مدلول مصطلح "غَيرُ مَقْنَعٍ"

عند الجُوْزَجَاني في كتابه "أحوال الرجال"

دراسة استقرائية مقارنة

د٠ عبدالله بن برجس بن ناصر آل عبدالكريم (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن معرفة مصطلحات الأئمة والنقاد وألفاظهم من أهم ما يحتاج إليه الناظر في علم الجرح والتعديل، وقد اجتهد أهل العلم في بيان المراد بهذه الألفاظ، وتوضيح المقصود منها، والدلالة على معناها؛ إلا أن بعض هذه الألفاظ والمصطلحات لا تزال بحاجة إلى كشف وبيان، وقد أشار الحافظ الذهبي إلى هذه الحاجة فقال:«نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عُرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده»[1]، وقال السخاوي: «من نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والتهذيب وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسناً، وقد كان شيخنا– يعني: ابن حجر– يلهج بذكر ذلك

(*) الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(١) «الموقظة» (ص: ٨٢) .

فما تيسر»[1]، ومن تلك المصطلحات التي تحتاج إلى كشف وبيان مصطلح: «غير مَقْنَع» عند الجوزجاني – رحمه الله –، فإنه عبَّر بهذا المصطلح وبعض تصاريفه – وهي: لم يكن مقنعاً، لم يقنع الناس بحديثه، لا يقنع بحديثه، غير مقنعين – عن جملة من الرواة، فأردت جمع الرواة الذين أطلق عليهم هذا الوصف، ومقارنة قوله مع أقوال غيره من الأئمة والنقاد، لمعرفة مراد الجوزجاني منه.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

١-الحاجة إلى بيان وتفسير كثير من عبارات الجرح والتعديل، ومعرفة مدلولاتها، ومراد أصحابها منها، وذلك بجمع أقوالهم، ومقارنتها مع أقوال غيرهم، ووضع العبارة المدروسة في المرتبة المقاربة لها من مراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

٢-أن هذا المصطلح اجتمع فيها أمران مهمان: الأول: أنه من المصطلحات النادرة في الجرح التي تحتاج إلى شرح وبيان، الثاني: أنه من المصطلحات الخاصة بالأئمة التي تحتاج إلى معرفة المراد منها .

٣-أن بعض أهل العلم، وبعض الباحثين والمحققين من المهتمين بعلم الحديث والرجال قد ضبط هذه العبارة على غير الصواب، أو فسَّرها بمعنى غير مُوْضِحٍ لقصد الجوزجاني منها [2].

أهداف البحث:

---

(١) «فتح المغيث» (٢/٢٧٧– ٢٧٨) – بتصرف – .

(٢) ينظر: «أحوال الرجال»بتحقيق: الشيخ صبحي السامرائي – رحمه الله –، فقد ضبط الكلمة في كل الكتاب بالضم، «مسند الإمام أحمد» (٥/٥٦)، «جامع العلوم والحكم» (٢/٢١١)، «تهذيب الكمال» (١٨/٥١٨)، «تهذيب التهذيب» (٢/٦٤٠)، «لسان الميزان» (١/٧٧)، (٥/٤٠٦)، «الحديث الحسن لذاته ولغيره» (٥/٢١٣٣)، وهذه نماذج وأمثلة من غير تتبع وجمع.

١- جمع الراوة الذين وصفهم الجوزجاني بهذا المصطلح وما تصرف منه .
٢- دراسة الرواة دراسة تفصيلية، بمقارنة قول الجوزجاني بأقوال غيره من الأئمة والنقاد، مع بيان نتيجة حال الراوي عند الباحث.
٣- تفسير هذا المصطلح، وبيان المرتبة الموازِنة أو المقاربة له في مراتب ألفاظ الجرح والتعديل .

الدراسات السابقة :

لم أقف على دراسة مستقلة أفردت هذا المصطلح بالجمع، والبحث، والمقارنة.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج التحليلي بدراسة المصطلح لغة واصطلاحاً، والمنهج الاستقرائي في تتبع الرواة الذين وصفهم الجوزجاني بهذا الوصف في كتابه:«أحوال الرجال»، والمنهج المقارن بمقارنة أقوال الجوزجاني بأقوال غيره من الأئمة والنقاد، ثم بيان المرتبة الموازنة أو المقاربة لمصطلحه في مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وكان ذلك على النحو الآتي:

١- أورد كلام الجوزجاني في الراوي مُثْبِتًا رقم ترجمته كما في النسخة المطبوعة من الكتاب، مع ترتيب الرواة على الحروف الأبجدية.
٢- أنقل من عناصر ترجمة الراوي ما يميزه عن غيره، من الاسم والكنية واللقب والنسب.
٣- أذكر الأقوال في الراوي، مبتدئاً بأقوال المعدلين، ثم بأقوال المجرحين، حسب وفياتهم، مع تقديم الإجماع المحكي عن حاله في الجرح والتعديل– إن وجد .
٤- أذكر نتيجة حال الراوي، مع التوجيه، والتعليل .

خطة البحث:

***المقدمـــة:** فيهـا بيـان أهميـة الموضـوع، وأسـباب اختيـاره، وأهـداف الدراسـة، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

***الفصل الأول:** الدراسة، وفيها ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف موجز بالجوزجاني.

المبحث الثاني: تعريف لفظ مَقْنَع في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثالث: من أطلق هذا المصطلح من الأئمة غير الجوزجاني .

***الفصل الثـاني:** دراسة الرواة الذين أطلق عليهم الجوزجاني عبارة:«غير مَقْنَع» وما تصرف منها .

***الخاتمة:** وتتضمن أهم النتائج العلمية .

***فهرس المصادر والمراجع .**

هـذا وأسـأل الله أن يـوفقني للصـواب والإخـلاص، إنـه سـميع قريـب مجيـب الدعاء، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفصل الأول

وفيها ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : تعريف موجز بالجوزجاني[1]

اسمه ونسبه:

إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السَّعدي، أبو إسحاق الجُوْزَجَانِي .

رحلاته، وشيوخه وتلامذته:

كان كثير الترحال، خرج من جُوزجان إلى مكة، وبغداد، والبصرة، والرملة، ومصر، واستقر بدمشق إلى أن مات .

روى عن خلق منهم: الإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبو نعيم الفضل بن دكين، ويحيى بن معين، ويزيد بن هارون وآخرون .

وروى عنه: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن جرير الطبري، وأبو زرعة الرازي، والدمشقي وآخرون .

مؤلفاته:

ذكر المترجمون له كتباً عديدة منها: أحوال الرجال، وأمارات النبوة، والتاريخ، والمترجم، ومسائل الإمام أحمد، ولم يطبع – فيما أعلم – إلا أحوال الرجال، وجزء صغير من أمارات النبوة، وهو الجزء السادس منه .

ثناء الأئمة عليه، وبيان منزلته في علم الرجال:

---

(١) ينظر في مصادر ترجمته:«الجرح والتعديل» (١٤٨/٢)، «الكامل» (٣٠٥/١)، «تاريخ دمشق» (٢٧٨/٧)، «المعجم المشتمل» (ص: ٧١)، «تهذيب الكمال» (٢٤٤/٢)، «طبقات علماء الحديث» (٢٣٣/٢)، «تاريخ الإسلام» (٤٣/٦)، «تذكرة الحفاظ» (٥٤٩/٢)، «ميزان الاعتدال» (٧٥/١)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٤/١)، «الوافي بالوفيات» (١٧٠/٦)، «العقد الثمين» (٢٧٤/٣)، «تهذيب التهذيب» (٩٥/١).

توافرت كلمات الأئمة والحفاظ في الثناء عليه، فقال النسائي:«ثقة، حافظ للحديث»[١]، وقال – مرة –: «لا بأس به»[٢]، وقال الخلال:«إبراهيم بن يعقوب جليلٌ جداً، كان أحمد بن حنبل يكاتبه، ويكرمه إكراما شديدًا، وقد حدثنا عنه الشيوخ المتقدمون، وعنده عن أبي عبد الله جزءان، مسائل»[٣]، وقال ابن حبان:«كان حريزي المذهب ولم يكن بداعية إليه، وكان صلباً في السنة، حافظاً للحديث، إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره»[٤]، وقال ابن عدي:«كان مقيماً بدمشق، يحدث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل، فيتقوى بكتابه، وكان شديد الميل على مذهب أهل دمشق في التحامل على علي»[٥]، وقال الدارقطني: «كان من الحفاظ المصنفين، والمخرجين الثقات، لكن كان فيه انحراف عن علي ﷺ»[٦]، وعده من كبار الحفاظ، وجهابذة النقاد، وأهل المعرفة بأحوال الإسناد: ابنُ تيمية[٧]، وابن كثير[٨]، وقال ابن عبدالهادي[٩]: «الإمام الحافظ، نزيل دمشق ومحدثها»، وقال الذهبي:«أحد أئمة الجرح والتعديل»[١٠]، وقال – مرة –: «الإمام

(١) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٥/١).

(٢) «تسمية مشايخ النسائي» (ص: ٦٠)، وكثيراً ما يعبر النسائي بهذه العبارة عن الثقات، بل إن بعض أهل العلم ينسب للنسائي توثيق الراوي بمثل هذه العبارة. ينظر:«منهج الإمام أبي عبدالرحمن النسائي في الجرح والتعديل» (١٠٠٨/٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (٢٤٨/٢).

(٤) «الثقات» (٨١/٨)، والحريزي نسبةً إلى حَرِيز بن عثمان وهو: «ثقة ثبت، رُمِيَ بالنصب». «تقريب التهذيب» (ص: ٩٧).

(٥) «الكامل» (٣٠٥/١).

(٦) «سؤالات السلمي» (ص: ٣٢٩).

(٧) «منهاج السنة» (٤٢/١).

(٨) «البداية والنهاية» (٣٦٧/٩).

(٩) «طبقات علماء الحديث» (٢٣٣/٢).

(١٠) «ميزان الاعتدال» (٧٥/١)، وينظر:«تذكرة الحفاظ» (٥٤٩/٢).

الحافظ، صاحب التصانيف، كان من كبار العلماء، نزل دمشق، وجرَّح وعدَّل»[1]، وعدَّل»[1]، وذكره فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[2]، وقال ابن كثير – مرة –:«خطيب دمشق، وإمامها، وعالمها، له المصنفات المشهورة المفيدة، منها المترجم فيه علوم غزيرة، وفوائد كثيرة»[3]، وقد انتقد على الجوزجاني: النَّصْب[4]، النَّصْب[4]، والتشدد في الجرح، خصوصا في متشيعة أهل الكوفة، فأما النصب فإنه لم يكن داعية له، كما صرَّح بذلك ابن حبان آنفاً، ولم يؤثر عنه نقل صحيح صريح في الكلام على علي ﷺ ، وقد وثقه وأثنى عليه إمام أهل السنة أحمد بن حنبل، والنسائي، وهو جامع فضائل علي ﷺ، وقائل الكلمة المشهورة في معاوية ﷺ[5]، والناظر في كلام الجوزجاني يرى أنه يفرق بين حديث أهل الكوفة ومذهبهم، وأنه لو جرح الراوي في مذهبه فإنه لا يرد حديثه، قال رحمه الله: «كان قوم من أهل الكوفة لا يحمد الناس مذاهبهم، هم رؤوس محدثي الكوفة مثل أبي إسحاق عمرو بن عبدالله – السبيعي –، ومنصور – ابن المعتمر –، والأعمش، وزُبيد بن الحارث اليامي، وغيرهم من أقرانهم، احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا....، وكذلك عندي من بعدهم إذ كانوا على مراتبهم من مذموم المذهب، وصدق اللسان»[6] ، قال المعلمي:«تتبعت كثيراً من كلام الجوزجاني في المتشيعين فلم أجده متجاوزاً الحد»[7]، وأما التشدد في الجرح

---

(١) «العبر في خبر من غبر» (٢/٢٤).

(٢) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص: ١٩٣).

(٣) «البداية والنهاية» (١٤/٥٤٤– ٥٤٥).

(٤) النَّصْبُ: «أذية أهل البيت بقول أو عمل». «مجموع الفتاوى» (٣/١٥٤) .

(٥) ينظر:«التنكيل» (١/٩٩) .

(٦) «أحوال الرجال» (ص:٧٩–٨١) – باختصار –.

(٧) «التنكيل» (١/٥٨) .

فقد ذكره الذهبي عنه فقال:«ابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون»[1]، وهذا حكم أغلبي، ليس عاماً في كل الأحيان، فقد يتساهل المتشدد، ويتشدد المتساهل، كما أن هذا الحكم لا يعني إهدار كلام الأئمة الموصوفين بالتشدد في الجرح أو التعديل، أو الأئمة الموصوفين بالتساهل، أو اعتماد قول المتوسطين مطلقا، بل هو من القرائن والمرجحات التي تُستعمل عند الحاجة[2]، قال المعلمي :«ما اشتهر أن فلاناً من الأئمة مسهِّلٌ، وفلاناً مشدد، ليس على إطلاقه، فإن منهم من يسهل تارة، ويشدد تارة أخرى، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم لا تحصل إلا باستقراء بالغ مع التدبر التام»[3].

وفاته:

توفي رحمه الله يوم الجمعة أول ذي الحجة سنة مائتين وتسع وخمسين .

المبحث الثاني: تعريف لفظ مَقْنَع في اللغة والاصطلاح

المَقْنَعُ لغةً: «بالفتح: العدل من الشهود، يقال: شاهد مَقْنَعٌ، أي: رِضَا، يُقنع بقوله، ويُرضى به»[4]، قال ابن الأثير:«مَقْنَع بوزن جعفر، وبعضهم لا يثنيه، ولا يجمعه؛ لأنه مصدر، ومن ثنى وجمع نظر إلى الاسمية»[5]، وأما المُقْنِع لغةً

(١) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص: ١٧٢)، (ص: ١٩٣) .

(٢) ينظر: «ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي» (٨٣١/٢)، «خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل» (ص: ٣٣) .

(٣) «الفوائد المجموعة» (ص: ٩) .

(٤) «الصحاح» (١٢٧٣/٣)، وينظر:«العين» (١٧١/١)، «جمهرة اللغة» (٩٤٢/٢)، (١٢٥٢/٣)، «تهذيب اللغة» (١/ ٢٦١)، «مقاييس اللغة» (٣٣/٥)، «مجمل اللغة» (٧٣٥/٣)، «لسان العرب» (٢٩٧/٨)، «القاموس المحيط» (ص:٩٧٧) «تاج العروس» (٩٠/٢٢)، «المعجم الوسيط» (٧٦٣/٢) .

(٥) «النهاية» (١١٤/٤).

فهو:«الرافع رأسه في السماء»[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿ مُهطِعِينَ مُقنِعِى رُءُوسِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣] قال ثعلب :«المُقْنِعُ: الذي يرفع رأسه ينظر في ذل»[٢]، وقد جاء في صفة ركوع النبي ﷺ: « غيرَ مُقْنِعٍ رأَسه»[٣] أي: لا يرفع رأسه حتى يكون أعلى من ظهره [٤].

الـمَقْنَعُ اصطلاحاً: بفتح الميم والنون، الثقة الذي يُرضى بحديثه؛ لكمال حفظه وإتقانه، وعدالته[٥]، قال القاضي عياض:«الثقات الذين يُقنع بروايتهم، ويُكتفى بها ويحتج، ومنه: القَناعة وهو الرضى بما أعطى الله، يقال منه: قَنِعَ بالكسر قَنَاعَةً، وأما بمعنى السؤال: فقَنَعَ بالفتح قُنُوعَاً، ومنه ﴿القانع والمعتر﴾ [الحج: ٣٦]: أي السائل»[٦]، وقال الحافظ ابن رجب:«قال الجوزجاني: إذا كان الحديث المسند من رجل غير مقنع – يعني لا يُقنع برواياته – ...» [٧]، وهذا التفسير من الحافظ رحمه الله ليس فيه تعريفٌ أو بيانٌ للمصطلح، وإنما هو إعادة للعبارة بطريقة أخرى.

---

(١) «تاج العروس» (٩٥/٢٢).

(٢) «تهذيب اللغة» (٢٥٩/١).

(٣) «سنن أبي داود»(ح ٧٣١– كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة»، وينظر في تخريج الحديث:«جزء أبي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي ﷺ».

(٤) ينظر: «معالم السنن» (٣٥٦/١)، «النهاية» (١١٣/٤).

(٥) ينظر:«شرح النووي على مسلم» (١٢٤/١) .

(٦) «مشارق الأنوار» (٢٣١/٢)، وينظر:«مطالع الأنوار» (٣٧١/٥)، «مكمل إكمال المعلم» (٣٩/١).

(٧) «جامع العلوم والحكم» (٢١١/٢).

المبحث الثالث : من أطلق هذا المصطلح من الأئمة غير الجوزجاني

هذا المصطلح وإن كان من الألفاظ النادرة في الجرح؛ وجريانه على ألسنة الأئمة قليل؛ إلا أنه وُجد التعبير به عند بعض أهل العلم من الأئمة، والقضاة، فقال القاضي أبوحبيب الحارث بن مِخْمَر[١]: «أتاني شريك بن شريح الهَوْزَنِيُّ بستة نفر رضى مَقَانِع، منهم حرب بن وحشي الحبشي»[٢] ، وفي كتاب الأوزاعي إلى المهدي:«إنه أتاني من رجل من مَقَانِعِ أهل مكة كتاب ...» [٣]، وقال البخاري:«ما عندي للواقدي حرف، وما عرفت من حديثه فلا أقنع به»[٤]، وأما مسلم فإنه عبَّر بهذا المصطلح تعبيراً عاماً من غير أن يطلقه على راو مخصوص، فقال :«الأخبار فى أمر الدين إنما تأتى بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يُؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، **مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القَنَاعَةِ أكثرُ من أن يُضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مَقْنَعٍ**»[٥].

**

(١) ثقة. ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/٨٩- ٩٠)، «تاريخ دمشق» (١١/٤٧٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٥/٥٣٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (١/١٩٢).

(٤) «تاريخ دمشق» (٥٤/٤٥٧)، «سير أعلام النبلاء» (٩/٤٦٣)، وفي هذا البحث ترجمة للواقدي.

(٥) «مقدمة صحيح مسلم» (١/٢٨).

الفصل الثاني

دراسة الرواة الذين أطلق عليهم الجوزجاني عبارة:

«غير مَقْنَع» وما تصرف منها

قال الجوزجاني:«٢١٥- إبراهيم بن خُثيم بن عِراك، غير مَقْنَعٍ، واختلط، فالكف عن حديثه أسلم».

اسمه: إبراهيم بن خُثيم بن عِراك بن مالك الغفاري .

أقوال العلماء فيه: قال ابن معين:«كان هاهنا على السيب -يعني: مجرى المياه -، يصيح به الصبيان: ذا كلاس، لم يكن بثقة ولا مأمون، رجل سوء خبيث»[١]، وقال – مرة -: «كان الناس يصيحون به: يا ذاك، لا شيء، وكان لا يُكتب عنه»[٢]، وقال البخاري :«قال يحيى بن معين: كان إبراهيم كأنه مجنون، وكان الصبيان يلعبون به، وضعفه جدا» [٣]، ونهى الإمام أحمد أن يُروى عنه[٤]، وقال أبو زرعة[٥]، والبزار[٦]: «ليس بالقوي»، وقال أبو زرعة – مرة -: «منكر الحديث، روى عدة أحاديث منكرة»[٧] .

وقال النسائي:«متروك» [٨].

وضعفه الساجي[١]، وقال ابن عدي:«هو متوسط في الضعفاء، وأحاديثه منه

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦٤/٦). ولم أعرف معنى ذا كلاس، وفي نقل البخاري عنه توضيح للمعنى المراد .

(٢) «تاريخ الدوري» (٨/٢)، وينظر:«تاريخ البادي» (ص: ١٠٣).

(٣) «العلل الكبير» (٥٨٩/٢).

(٤) «تاريخ بغداد (٦٥/٦).

(٥) «سؤالات البرذعي» (٥٠٤/٢).

(٦) «البحر الزخار» (٣٩٨/١٤).

(٧) «الجرح والتعديل» (٩٨/٢).

(٨) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٢٨٣).

منه ما يتابع عليه، ومنه ما لا يتابع عليه»[٢].

ومع ضعفه فقد اختلط[٣]، وأول من رأيته نصَّ على اختلاطه الجوزجاني.

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار الذهبي[٤]– ؛ لما ذُكر عنه من الغفلة الشديدة، ومن روايته للمناكير .

قال الجوزجاني: «٢١٢– إبراهيم بن أبي يحيى فيه ضروب من البدع، فلا يشتغل بحديثه فإنه غير مَقْنَعٍ ولا حجة».

اسمه: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني .

أقوال العلماء فيه: قال الشافعي:«لأن يخر إبراهيم من بُعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث»[٥]، وقال ابن عدي:« سألت أحمد بن محمد بن سعيد – ابن عُقدة – فقلت: تعلم أحدا أحسن القول في إبراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي؟ فقال لي: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى الأودي، قال: سألت حمدان بن الأصبهاني – يعني محمداً – فقلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يحيى؟ فقال: نعم، ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد: نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يحيى كثيرا، وليس هو بمنكر الحديث، قال الشيخ – ابن عدي –: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرت أنا أيضاً في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكرا إلا عن شيوخ يحتملون»[٦].

---

(١) «لسان الميزان» (٧٨/١).

(٢) «الكامل» (٢٤٣/١).

(٣) ينظر«الاغتباط بمن رمي بالاختلاط» (ص: ٤٨)، «الكواكب النيرات» (ص: ١٠٤).

(٤) «تلخيص المستدرك» (١٠٢/٤).

(٥) «مناقب الشافعي» (٥٣٢/١) .

(٦) «الكامل» (٢٢٢/١) .

وتركه جمهور أهل العلم، وحكى غير واحد من الأئمة والحفاظ الإجماع على تركه وضعفه، فقال بشر بن المُفَضَّل:« سألت فقهاء أهل المدينة فكلهم يقولون: كذاب»[١]، وقال ابن سعد:«تُرك حديثه، ليس يُكتب»[٢]، وقال الإمام أحمد:«لا يُكتب حديثه، ترك الناس حديثه»[٣]، وقال البخاري[٤]، وأبو أحمد الحاكم[٥]:«تركه الحاكم[٥]:«تركه ابن المبارك، والناس»، وقال محمد بن سُحنون:«لا يحتج بحديثه بحديثه عند الأئمة جميعها، لا أعلم بين الأئمة اختلافا في إبطال الحجة بحديثه»[٦]، وقال إبراهيم الحربي:«رغب المحدثون عن حديثه»[٧]، وقال البزار:«ترك أهل العلم حديثه»[٨]، وقال النسائي:«الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة ...» [٩]، وقال الذهبي:«متروك عند الجمهور»[١٠].

وقال مالك[١١]، ويحيى القطان[١٢]، وسعيد بن أبي مريم[١٣]، وابن معين[١٤]، وابن المديني[١٥]، وأبو حاتم[١٦]: «كذاب».

---

(١) «الجرح والتعديل» (١٢٧/٢) .
(٢) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٤٢٥).
(٣) «الجرح والتعديل» (١٢٦/٢) .
(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٣)، «الضعفاء» (ص: ٢٢).
(٥) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٤).
(٦) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٦).
(٧) «تهذيب التهذيب» (١/ ٨٥).
(٨) «البحر الزخار» (٢٨١/١٥).
(٩) «مجموعة رسائل النسائي» (ص: ٧٦).
(١٠) «ديوان الضعفاء» (ص: ١٢).
(١١) «الكامل» (١/ ٢١٩).
(١٢) «تذهيب الكمال» (٢/ ١٨٦).
(١٣) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٦).
(١٤) «تاريخ الدوري» (٢/ ١٣).
(١٥) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص: ١٢٤).
(١٦) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٢٦).

وقال ابن معين[١]، والنسائي[٢]، وابن الجارود[٣]:«ليس بثقة» .

وقال أبو حاتم[٤]، والفسوي[٥]، والنسائي[٦]، والدارقطني[٧]، وابن عبدالبر[٨]، عبدالبر[٨]، والخليلي[٩]: «متروك».

وقال الإمام أحمد:«يروي أحاديث منكرة لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه»[١٠]، وقال – مرةً –:« يأخذ حديث الناس فيجعله في كتبه، ويرويه عنهم يدلسه»[١١]، وقال أبو زرعة:«ليس بشيء» [١٢]، وقال البزار:«كان يضع الحديث، وكان يوضع له مسائل فيضع لها إسنادا»[١٣]، وقال أبو أحمد الحاكم:«ذاهب الحديث»[١٤].

وقد نسب إلى أنواع من البدع، قال القطان:«سألت مالكا عنه، أكان ثقة ؟

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٧٥).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٧).

(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٢٦).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٣٨).

(٦) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٢٨٣).

(٧) «السنن» (٤/ ١٥٦).

(٨) «التمهيد» (٤/ ٢٠).

(٩) «الإرشاد» (١/ ٣٠٨).

(١٠) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٢٦).

(١١) «الضعفاء» للعقيلي (١/٧٥).

(١٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ١٢٧).

(١٣) «تهذيب التهذيب» (١/ ٨٤).

(١٤) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٤).

قال: لا، ولا ثقة في دينه»[1]، وقال ابن المبارك:«كان مجاهرا بالقدر»[2]، وقال عبدالرزاق:«ناظرته فإذا هو معتزلي، فلم أكتب عنه»[3]، وقال ابن معين:«كان فيه ثلاث خصال: كان كذابا، وكان قدريا، وكان رافضيا»[4]، وقال الإمام أحمد:«كان قدريا، معتزليا، جهميا، كل بلاء فيه»[5]، وقال العجلي:«كان قدريا، معتزليا، رافضيا»[6]، وقال البخاري:«كان يرى القدر، وكلام جهم»[7]، وقال أبو داود:«كان داود:«كان رافضيا، شتاما، مأبونا»[8]، وقال الفسوي: «جهمي، قدري، رافضي، معتزلي، ينسب إلى الكذب»[9]، وقال ابن حبان:«كان يرى القدر، ويذهب إلى كلام جهم، ويكذب مع ذلك في الحديث»[10]، وقال الدارقطني:«ضعيف الحديث، ضعيف الدين، رافضي، قدري»[11].

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار ابن حجر[12]–، فقد رمي بطوام عديدة من البدعة، والكذب، وسرقة الحديث، فضعفه بين لا يرتاب فيه، وأما توثيق الشافعي له فقد اعتذر له ابن أبي حاتم فقال:«لم يَبِنْ له أنه كان يكذب، وكان

(١) «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٢/ ٣٥٩).
(٢) «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٧٤).
(٣) «تهذيب التهذيب» (١/ ٨٤).
(٤) «تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٧).
(٥) «بحر الدم» (ص: ١٦).
(٦) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٦).
(٧) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٣).
(٨) «تهذيب التهذيب» (١/ ٨٤).
(٩) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٥٥).
(١٠) «المجروحين» (١/ ١٠٢).
(١١) «سؤالات السلمي» (ص: ٩٠).
(١٢) «تقريب التهذيب» (ص: ٣٣).

يحسب أنه طعن الناس عليه من أجل مذهبه في القدر»[١]، وقد بين الأئمة أن الطعن فيه ليس لأجل بدعته، قال يحيى القطان:«لم يترك إبراهيم للقدر، وإنما ترك للكذب»[٢]، وقد تقدم كلام الإمام أحمد، والبزار في سرقته للحديث، ووضعه الأسانيد للمسائل، والجرح مقدم على التعديل، ومن علم حجة على من لم يعلم، وقد اعتذر ابن حبان للشافعي بأمر آخر فقال:«أما الشافعي فإنه كان يحالسه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، والحفظ في الصغر كالنقش في الحجر، فلما دخل مصر في آخر عمره فأخذ يصنف الكتب المبسوطة احتاج إلى الأخبار، ولم تكن معه كتبه فأكثرُ ما أودعَ الكتبَ من حفظه ، فمن أجله روى عنه ، وربما كنى عنه ولا يسميه»[٣]، وأما قول ابن عدي فلا يفهم منه التعديل، فالتدين بالحديث لا يلزم منه تعديل الراوي، ونفي النكارة عن حديث الراوي لا يلزم منه التعديل – أيضا –، لا سيما وأن ابن عدي ضعفه في موضعين من كتابه[٤]، ولو ولو فهم كلام ابن عدي أنه تعديل فهو محجوج بجرح الأئمة لإبراهيم، وتتابعهم على تركه، وتكذيبه.

قال الجوزجاني: «١٦٠-محمد ١٦١- وأيوب ابنا جابر غير مَقْنَعَيْن» .

اسمه: أيوب بن جابر بن سَيَّار السُّحيمي الحنفي، أبو سليمان اليمامي .

أقوال العلماء فيه: قال الإمام أحمد:«يشبه حديثه حديث أهل الصدق»[٥]، وقال أبو داود:«سمعت أحمد قال: أيوب بن جابر ليس به بأس، قيل لأحمد: من أمثل، هو أو أخوه ؟ قال: ما أدري، كان ضعف أمره في آخر أمره، كان ذهب

(١) «آداب الشافعي ومناقبه» (ص: ٢٢٣).

(٢) «تاريخ أبي زرعة» (٣٠٧/١).

(٣) «المجروحين» (١٠٤/١).

(٤) «الكامل» (٩٦٠/٣)، (٢١٩٠/٦) .

(٥) «الجرح والتعديل» (٢٤٣/٢) .

بصره – يعني محمدا –»[1]، وقال الفلاس:«قد رُوي عنه، وهو صالح»[2]، وقال البخاري:«هو أوثق من أخيه محمد»[3].

وضعفه ابن المديني[4]، وابن معين[5]، وأبو حاتم[6]، والفسوي[7]، والنسائي[8]، والدارقطني[9].

وقال ابن معين – مرة –[10]، وابن الجارود[11]:«ليس بشيء»، وسئل الإمام أحمد عنه فقال:«حدثني بعض أصحابنا عن عيسى بن يونس – ابن أبي إسحاق السبيعي –، أنه كان يرميه بالكذب، قيل له: فإيش كان حاله، إيش أنكروا عليه؟ قال: رأوا لُحوُقًا في كتابه»[12]، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث ضعيف»[13]، وقال البرقاني:«قال الدارقطني: محمد بن جابر وأيوب بن جابر أخوان ضعيفان متقاربان، قيل له: يُتركان ؟ قال: لا، يعتبر بهما»[14]، وقال ابن حبان: «يخطئ

(١) «سؤالات أبي داود» (ص: ٣٥٧) .
(٢) «الكامل» (٣٤٧/١) .
(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٨/١) .
(٤) «تهذيب التهذيب» (٢٠٢/١) .
(٥) «تاريخ الدوري» (٤٩/٢) .
(٦) «الجرح والتعديل» (٢٤٣/٢) .
(٧) «المعرفة والتاريخ» (١٢١/٢) .
(٨) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٢٨٤) .
(٩) «العلل» (١٥٩/٥) .
(١٠) «سؤالات ابن محرز» (٥١/١) .
(١١) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٨/١) .
(١٢) «العلل» – رواية المروذي – (ص: ١٢٧) .
(١٣) «الجرح والتعديل» (٢٤٣/٢) .
(١٤) «سؤالات البرقاني» (ص: ٦٣) .

حتى خرج عن حد الاحتجاج به؛ لكثرة وهمه»[1]، وقال ابن عدي:«سائر أحاديث أيوب بن جابر صالحة متقاربة يحمل بعضها بعضا، وهو ممن يكتب حديثه»[2].

نتيجة حاله: الذي يظهر أنه ضعيف – وهو اختيار الذهبي[3]، وابن حجر[4]–؛ فعامة أهل العلم على تضعيفه، وكلام الإمام أحمد ليس بتوثيق، بدليل بدليل توقفه في المقارنة بين أيوب ومحمد مع تضعيفه الشديد لمحمد، وفي موضع آخر نقل عن عيسى بن يونس اتهامه بالكذب، مع بيان سبب الجرح وهو وجود الإلحاق في كتابه، وتعبير الإمام أحمد بقوله:«رأوا لحوقا في كتبه» إن كان يُقصد به أنه يدخل في كتابه ما ليس من سماعه فهو كذب، واتهام عيسى بن يونس له بالكذب متوجه على هذا، وربما يكون الإدخال من غيره لكنه لم يميزه، ولم يصن كتابه، وإن كان المقصود به أنه يلحق في كتابه ما سمعه من الشيخ بعد المجلس فهو مظنة الخطأ والوهم، وكل هذه الاحتمالات يرد بها حديث الراوي على اختلاف درجات الضعف .

(١) «المجروحين» (١/١٨٤) .
(٢) «الكامل» (١/٣٤٧) .
(٣) «الكاشف» (١/٢٦١) .
(٤) «تقريب التهذيب» (ص: ٥٧) .

قال الجوزجاني:«٣٠٤- جَمِيع بن ثُوَبٍ غير مَقْنَعٍ».

اسمه ونسبه:جَمِيْع بن ثُوَب الرحبي السَّلْمي الحمصي.

أقوال العلماء فيه:

قال البخاري[١]، وأبو حاتم[٢]، والدارقطني[٣]:«منكر الحديث»، زاد أبو حاتم:«يكتب حديثه، ولا يحتج به» ، وقال أبو زرعة:«شيخ، وأومأ أنه ليس بقوي»[٤]، وقال النسائي:«متروك الحديث»[٥]، وقال ابن حبان:«كان يخطئ كثيرا، لم يخرج عن حد العدالة، ولم يسلك سَنَنَ الثقات حتى يبعد عن القدح، فهو ممن لا يحتج به إذا انفرد»[٦]، وقال ابن عدي:«لجميع بن ثوب غير ما ذكرت من الحديث، ليس بالكثير، ورواياته وحديثه يتبين عليه على أنه ضعيف، وعامة أحاديثه مناكير كما ذكره البخاري»[٧] .

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار الهيثمي[٨] –؛ لكثرة مناكيره مع قلة حديثه .

قال الجُوزجاني: « ١٥٩- رَوْحٌ بن مسافر غير مَقْنَع»

اسمه: روح بن مسافر الزهراني، ويُقال: الزهري، أبو بِشر .

عدَّه عامة أهل العلم في أهل البصرة[١]، ونسبه بعضهم إلى الكوفة[٢]،

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢/٢٤٣)، «التاريخ الأوسط» (٤/٦٧١)، «الضعفاء» (ص:٣٨).

(٢) «الجرح والتعديل» (٢/٥٥١).

(٣) «الضعفاء والمتروكون» (ص: ٧٣).

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/٥٥١).

(٥) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٢٨٧).

(٦) «المجروحين» (٢/٢٥٨).

(٧) «الكامل» (٢/٥٨٧) بتصرف يسير.

(٨) «مجمع الزوائد» (٢/١٩٠)، (٥/١٢١)، (٥/٢٨٧).

والصحيح أنه معدود في أهل البصرة، لكن روى عنه أهل الكوفة – كما ذكر ذلك ابن حبان–[٣] .

أقوال العلماء فيه : ضعفه ابن معين[٤]، وابن المديني[٥]، وأبو زرعة[٦]، وأبو حاتم[٧]، والساجي[٨]، والفسوي[٩]، والبيهقي[١٠].

وقال ابن معين –مرة –[١١]، والإمام أحمد – مرة –[١٢]: «ليس بشيء».

وقال ابن معين – مرة – [١٣]:«ليس بثقة ولا مأمون» .

وقال البخاري:«تركه ابن المبارك وغيره»[١]، وقال الإمام أحمد[٢]،

---

(١) ينظر: «تاريخ الدوري» (١٦٩/٢)، «الضعفاء والمتروكين» – للنسائي – (ص: ٢٩٠)، «الجرح والتعديل» (٤٩٦/٣)، «الأسامي والكنى» (٢٣٦/٢)، «الكامل» (٩٩٨/٣)، «تاريخ بغداد» (٣٩٩/٨).

(٢) ينظر: «الضعفاء» – للعقيلي – (٤١٠/٢)، «الضعفاء والمتروكون» – للدارقطني – (ص: ٩٢)، «فتح الباب في الكنى والألقاب» (ص: ١٥٧)، «الضعفاء والمتروكين» – لابن الجوزي – (٢٨٩/١) .

(٣) «المجروحين» (٣٦٩/١) .

(٤) «تاريخ الدوري» (١٦٩/٢) .

(٥) «تاريخ بغداد» (٤٠٠/٨) .

(٦) «الجرح والتعديل» (٤٩٦/٣) .

(٧) «الجرح والتعديل» (٤٩٦/٣) وزاد:«لا يكتب حديثه» .

(٨) «لسان الميزان» (١١٦/٣) .

(٩) «المعرفة والتاريخ» (٦٠/٣) .

(١٠) «السنن الكبرى» (١٠٧/٩) .

(١١) «الكامل» (٩٩٩/٣) .

(١٢) «تاريخ بغداد» (٣٩٩/٨) .

(١٣) «سؤالات ابن الجنيد» (ص: ١٤١) .

والجوزجاني[٣]– مرة –، ومسلم[٤]، وأبو داود[٥]، والفسوي – مرة – [٦]، والنسائي[٧]: «متروك» .

وقال أبو أحمد الحاكم:«ليس بالقوي عندهم»[٨].

وقال الحاكم: «روى عن الأعمش، وحماد بن أبي سليمان أحاديث موضوعة»[٩]، وقال ابن حبان:«كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل الرواية عنه، ولا كتابة حديثه إلا للاختبار» [١٠].

نتيجة حاله: أنه: متروك؛ لروايته الموضوعات عن الثقات، فيكون الحمل في روايتها عليه.

قال الجُوزجاني :« ١٢٩– سليمان بن يُسَيْر حدثنا عنه يعلى – ابن عُبيد – غير مَقْنَع».

اسمه: سليمان بن يُسير النخعي، أبو الصبَّاح الكوفي، مولى إبراهيم النخعي.

أقوال العلماء فيه : ضعفه يحيى القطان[١١]، والفسوي [١٢]، والدارقطني[١٣].

وقال ابن معين[١]، والإمام أحمد[٢]:«ليس بشيء»، وقال الإمام أحمد –

---

(١) «التاريخ الكبير» (٣١٠/٣)، «التاريخ الأوسط» (٦٨٣/٤)، «الضعفاء» (ص:٦٢) .
(٢) «الجرح والتعديل» (٤٩٦/٣) .
(٣) «أحوال الرجال» (ص:٦١) .
(٤) «الكنى والأسماء» (١٤٢/١) .
(٥) «ميزان الاعتدال» (٦١/٢) .
(٦) «المعرفة والتاريخ» (٦٠/٣) .
(٧) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٢٩٠) .
(٨) «الأسامي والكنى» (٢٣٦/٢) .
(٩) «المدخل إلى الصحيح» (١٦٥/١) .
(١٠) «المجروحين» (٣٦٩/١) .
(١١) «الضعفاء» للعقيلي (٥١٢/٣) .
(١٢) «المعرفة والتاريخ» (٦٥/٣) .
(١٣) «سؤالات البرقاني» (ص: ٣٤) .

مرة –: «لا يساوي شيئا»[٣]، وقال الفلاس[٤]، وأبو زرعة[٥]، والساجي[٦]:«منكر الحديث»، وقال البخاري[٧]، وأبو أحمد الحاكم[٨]:«ليس بالقوي عندهم»، وقال أبو داود:«ضعيف، ليس عندهم بشيء»[٩]، وقال أبو زرعة – مرة – :«واهي الحديث، ضعيف الحديث»[١٠]، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ليس بمتروك»[١١]، وقال علي بن الجنيد[١٢]، والنسائي[١٣] : «متروك»، وقال ابن عدي: «ليس حديثه بالكثير، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق»[١٤]، وقال ابن حبان:«يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات»[١٥] .

نتيجة حاله : الذي يظهر والله أعلم أنه متروك؛ لتتابع أهل العلم على تضعيفه، وروايته عن الثقات المناكير، مع قلة حديثه، وعدم سعة روايته، وقول أبي حاتم ليس بمتروك يعني غير متهم بالكذب، لأن الترك طعن في عدالة الراوي

---

(١) «تاريخ الدوري» (٢/٢٣٧) .
(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٢/٥١٣) .
(٣) «العلل ومعرفة الرجال» – رواية عبدالله – (٣/١٩٦) .
(٤) «الجرح والتعديل» (٤/١٥٠) .
(٥) «سؤالات البرذعي» (٢/٤٣٠) .
(٦) «إكمال تهذيب الكمال» (٦/١٠٧) .
(٧) «التاريخ الكبير» (٤/٤٢) .
(٨) «الأسامي والكنى» (٤/٥٩٩) .
(٩) «تهذيب الكمال» (١٢/١٠٧) .
(١٠) «الجرح والتعديل» (٤/١٥١) .
(١١) «الجرح والتعديل» (٤/١٥٠) .
(١٢) «الضعفاء والمتروكين» – لابن الجوزي – (٣/٦٥) .
(١٣) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٢٩٢) .
(١٤) «تهذيب التهذيب» (٢/١١٢)، وينظر:«الكامل» (٣/١١٢١) .
(١٥) «المجروحين» (١/٤١٤) .

باتهامه بالكذب، وسليمان لم يُطعن في عدالته، وإنما في حفظه، وقد يُترك حديث الراوي إذا كثر خطؤه وضعف حفظه، ويكون الترك من جهة الضبط؛ لا من جهة العدالة، وعلى هذا يُحمل قول الجنيد، والنسائي: متروك – والله أعلم – .

قال الجوزجاني:«٢٨٨– عبدالقدوس أبو سعيد لا يَقْنَعُ الناس بحديثه».

اسمه: عبدالقدوس بن حَبيب الكَلاعي، الشامي، الدمشقي، أبو سعيد .

أقوال العلماء فيه: قال الفلاس:«أجمع أهل العلم على ترك حديثه»[١]، وقال الذهبي:«اتفقوا على ضعفه»[٢].

وضعفه ابن معين[٣]، وأبو زرعة[٤].

وقال ابن المبارك:«لأن أقطع الطريق أحب إليَّ من أن أروي عن عبدالقدوس الشامي»[٥]، وقال عبد الرزاق: «ما رأيت ابن المبارك يُفصح بقوله: كذاب؛ إلا لعبد القدوس ، فإني سمعته يقول له:كذاب»[٦]، وقال ابن معين – مرة –:«مطروح الحديث»[٧]، وقال البخاري : «تركوه، منكر الحديث»[٨]، وقال – مرة –:«أحاديثه مقلوبة»[٩]، وقال مسلم[١٠]، وابن عمار[١١]، وأبو أحمد الحاكم[١]: «ذاهب

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥٦/٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣٦/٨).

(٣) «تاريخ الدوري» (٣٦٨/٢).

(٤) «الجرح والتعديل» (٥٦/٦).

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٨٤٧/٣).

(٦) «مقدمة صحيح مسلم» (٢٦/١).

(٧) «تاريخ بغداد» (١٢٧/١١).

(٨) «لسان الميزان» (٤٢٢/٤).

(٩) «الضعفاء» للعقيلي (٨٤٨/٣). وينظر:«التاريخ الكبير» (١١٩/٦)، «التاريخ الأوسط» (٢٠٣/٢)، «الضعفاء» (ص:٩٤) .

(١٠) «الكنى والأسماء» (٣٦٧/١).

(١١) «تاريخ بغداد» (١٢٨/١١).

الحـديث»، وقـال أبـو داود:«لـيس بشـيء»[٢]، وقـال أبـو حـاتم:[٣] ... وقـال النسائي[٤]، والدولابي[٥]:«متروك»، زاد أبو حاتم:«كان لا يصدق»، وقال النسائي – مرة –: «ليس بثقة، ولا مأمون»[٦]، وقال ابن حبان:«كان يضع الحديث على الثقات، لا تحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه»[٧]، وقال ابن عدي:«لعبدالقدوس، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ غير حديث منكر، وله أحاديث غير محفوظة، وهو منكر الحديث إسناداً ومتناً»[٨].

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار الذهبي[٩] –؛ لروايته المناكير، وقلبه للأحاديث، وإجماع أهل العلم على ترك حديثه .

---

(١) «الأسامي والكنى» (١٣١/٤).

(٢) «سؤالات الآجري» (ص:١٩٢).

(٣) «الجرح والتعديل» (٥٦/٦).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» (ص:٢٩٧).

(٥) «الكنى والأسماء» (٥٨٠/٢).

(٦) «تاريخ دمشق» (٤١٩/٣٦).

(٧) «المجروحين» (١١٣/٢).

(٨) «الكامل» (١٩٨١/٥).

(٩) «تاريخ الإسلام» (٤٤٣/٤)، «ديوان الضعفاء والمتروكين» (ص:١٩٧).

قال الجوزجاني:«٣٢٥- أبو قتادة الحراني غير مَقْنَع؛ لأنه بَرَكَ فلم يَنْبَعِثْ».

اسمه: عبدالله بن واقد الحراني، أبو قتادة، أصله من خراسان .

أقوال العلماء فيه: وثقه ابن معين[١]، وقال – مرة –:«ليس به بأس؛ إلا أنه كان يغلط في الحديث»[٢]، وقال الإمام أحمد:«ثقة؛ إلا أنه كان ربما أخطأ، وكان وكان من أهل الخير، يشبه النُّسَّاك وكان له حركة وذكاء»[٣]، وقال عبدالله ابن الإمام أحمد:«سئل أبى عن أبى قتادة الحراني فقال: ما به بأس، رجل صالح، يشبه أهل النسك والخير؛ إلا أنه كان ربما أخطأ، قيل له: إن قوما يتكلمون فيه قال: لم يكن به بأس، قلت: إنهم يقولون لم يفصل بين سفيان، ويحيى بن أبى أنيسة قال: لعله اختلط أما هو فكان ذكيا، فقلت له: إن يعقوب بن إسماعيل بن صبيح ذكر أن أبا قتادة الحراني كان يكذب، فعظُم ذلك عنده جدا، وقال: كان أبو قتادة يتحرى الصدق، وأثنى عليه، وذكره بخير، وقال: قد رأيته يشبه أصحاب الحديث، وأظنه كان يدلس، ولعله كَبِرَ واختلط»[٤].

وقال ابن حجر:«متفق على ضعفه»[٥].

وضعفه أبو زرعة[٦]، ويعقوب بن سفيان [٧]، وصالح بن محمد «جزرة» [٨]، والدرقطني[٩]، زاد أبوزرعة: «لا يُحَدَّثُ عنه» .

---

(١) «تاريخ الدوري» (٤٤٨/٤).
(٢) السابق (٣٣٥/٢).
(٣) «تهذيب الكمال» (٢٦٠/١٦).
(٤) «الجرح والتعديل» (١٩١/٥- ١٩٢).
(٥) «تعريف أهل التقديس» (ص: ١٧٨).
(٦) «الجرح والتعديل» (١٩٢/٥).
(٧) «المعرفة والتاريخ» (٦٣/٣).
(٨) «تهذيب التهذيب» (٤٥١/٢).
(٩) «العلل» (٤١٥/١٤).

وقال ابن سعد:«لم يكن في الحديث بذاك»[١]، وقال ابن معين – مرة –: «لم «لم يكن يكذب، ولكنه كان يخطئ»[٢]، وقال – مرة –:«ليس بشيء»[٣]، وقال ابن المديني:«كان أصحابنا يضعفونه»[٤]، وقال البخاري:«تركوه، منكر الحديث»[٥]، وقال – مرة –:«سكتوا عنه»[٦]، وقال الجوزجاني – مرة –[٧]، ومسلم[٨]، والنسائي [٩] :«متروك الحديث»، وقال أبو داود: «أهل حران يضعفونه»[١٠]، وقال أبو حاتم: «تكلموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه»[١١]، وقال الحربي:«غيره أوثق منه»[١٢]، وقال البزار:«لم يكن بالحافظ، وكان يغلط ولا يرجع للصواب»[١٣]، وقال النسائي – مرة –:«ليس بثقة»[١٤]، وقال أبو عروبة الحراني: «كان يتكل على حفظه فيغلط» [١٥]، وقال ابن حبان:«غلب عليه

(١) «الطبقات الكبرى» (٤٨٦/٧).
(٢) «سؤالات ابن محرز» (٦٧/١).
(٣) «الكامل» (١٥٠٩/٤).
(٤) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص: ١٦٦).
(٥) «التاريخ الكبير» (٢١٩/٥).
(٦) «التاريخ الأوسط» (٩٢٣/٤).
(٧) «تهذيب الكمال» (٢٦٢/١٦).
(٨) «الكنى والأسماء» (٦٩٦/٢).
(٩) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٢٩٥).
(١٠) «سؤالات الآجري» (٢٦٠/٢).
(١١) «الجرح والتعديل» (١٩٢/٥).
(١٢) «تهذيب التهذيب» (٤٥١/٢) تنبيه: في المطبوعة قال الجُريري، وهو خطأ، والتصحيح من النسخة الخطية للتهذيب.
(١٣) «كشف الأستار» (١٧٦/١).
(١٤) «تهذيب الكمال » (٢٦٢/١٦).
(١٥) «تهذيب التهذيب» (٤٥١/٢).

الصلاح حتى غفل عن الإتقان، فكان يحدث على التوهم، فوقع المناكير في أخباره، والمقلوبات فيما يروي عن الثقات، حتى لا يجوز الاحتجاج بخبره»[١]، وقال ابن عدي:«ليس هو ممن يتعمد الكذب، إلا أنه يحمل على حفظه فيخطيء، وله أحاديث كثيرة غير ما ذكرت، وغرائب غير ما ذكرت عن الثوري، وابن جريج، وسائر شيوخه، وهو عندي كما قال فيه أحمد بن حنبل»[٢]، وقال أبو أحمد الحاكم: «حديثه ليس بالقائم»[٣]، وقال ابن عبدالبر:«هو عندهم منكر الحديث، متروك الحديث؛ إلا أن أحمد بن حنبل كان يصفه بالنسك والفضل، ويثني عليه»[٤]، وقد عده ابن حجر في المرتبة الخامسة من المدلسين وهم من ضُعِّفَ بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع[٥].

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار ابن حجر[٦] –؛ لكثرة غلطه والمناكير في حديثه، مع اتكاله على حفظه وعدم رجوعه لأصوله، وإصراره على الخطأ، وتوثيق الإمام أحمد له متوجه إلى عدالته في نفسه، وعدم تعمده الكذب، ومقيدٌ بزمن لقائه به، وسماعه منه، فقد أحال الإمام سبب الضعف بعد ذلك إلى كبر السن والاختلاط.

---

(١) «المجروحين» (٢/٥٢٣).

(٢) «الكامل» (٤/١٥١١).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢/٤٥١).

(٤) «الاستغناء» (٢/٨٩٩).

(٥) «تعريف أهل التقديس» (ص: ١٧٨).

(٦) «تقريب التهذيب» (ص: ٢٧٠).

قال الجوزجاني:«٢٥٤- عبدالوهاب بن مُجاهد غير مَقْنَعٍ» .

اسمه: عبدالوهاب بن مُجاهد بن جَبْر المكي.

أقوال العلماء فيه: قال ابن الجوزي:«مجمع على ترك حديثه»[١].

وضعفه ابن سعد[٢]، وابن معين[٣]، والإمام أحمد[٤]، وأبو حاتم[٥]، والدارقطني[٦].

وقال الثوري:«كذاب»[٧]، وقال وكيع:«كانوا يقولون: إنه لم يسمع من أبيه شيئا»[٨]، وقال ابن المديني:«غير ثقة، ولا يُكتب حديثه»[٩]، وقال ابن معين:«ليس بشيء، ليس يكتب حديثه»[١٠]، وقال الإمام أحمد[١١]، والدارقطني[١٢]: «ليس بشيء»، وقال النسائي: «متروك»[١٣]، وقال – مرة –: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه»[١٤]، وقال ابن عدي: «لعبدالوهاب أحاديث وليس

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٨٠/٨).

(٢) «الطبقات الكبرى» (٤٩٦/٥).

(٣) «تاريخ الدوري» (٣٧٩/٢).

(٤) «بحر الدم» (ص: ٢٨٤).

(٥) «الجرح والتعديل» (٧٠/٦).

(٦) «السنن» (١٦٨/٢).

(٧) «الجرح والتعديل» (٧٦/١)، (٧٠/٦).

(٨) «الضعفاء» للبخاري (ص: ٩٢).

(٩) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص: ١١١).

(١٠) «الكامل» (١٩٣٢/٥).

(١١) «الضعفاء» للعقيلي (٨٢٧/٣).

(١٢) «تهذيب التهذيب» (٦٤٠/٢).

(١٣) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٢٩٧).

(١٤) «تهذيب الكمال» (٥١٨/١٨).

بالكثيرة، وعامة ما يرويه لا يُتابع عليه»[١]، وقال ابن حبان: «كان يروي عن أبيه أبيه ولم يره، ويجيب في كل ما يسأل وإن لم يحفظه، فاستحق الترك»[٢]، وقال الحاكم: «يروي عن أبيه أحاديث موضوعة»[٣]، وذكره الحاكم – مرة – في المدلسين فقال: «الجنس السادس من التدليس: قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان فحُمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل ...، كان الصبَّاح – ابن مجاهد – إذا جاء عبدالوهاب بن مجاهد يقول:ترى هذا والله ما صدَّقه أبوه في شيء، وما هو إلا أخذ الكتب»[٤]، وتابعه ابن حجر فعدَّه في المرتبة الخامسة من المدلسين وهم من ضُعِّفَ بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع[٥]، وما ذكره ذكره الحاكم يدخل في وصف الإرسال لا التدليس، وهو خاص بروايته عن أبيه فقط، ولذلك ذكره ابن أبي حاتم في «المراسيل»[٦]، والعلائي في «جامع التحصيل» [٧] في الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال عن شيخ معين، أو في حديث خاص .

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار ابن حجر[٨]–؛ لتتابع الأئمة على تضعيفه، بل وتكذيبه عند بعضهم، وروايته الموضوعات، وكثرة تفرده بما لا يتابع عليه مع قلة حديثه.

---

(١) «الكامل» (١٩٣٢/٥).

(٢) «المجروحين» (١٢٩/٢).

(٣) «المدخل إلى الصحيح» (١٩٦/١).

(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص:٣٥١، ٣٥٣).

(٥) «تعريف أهل التقديس» (ص: ١٧٩).

(٦) (ص: ١٣٤).

(٧) (ص: ٢٨١).

(٨) «تقريب التهذيب» (ص: ٣٠٩).

قال الجوزجاني:«٣٨٦- عمر بن هارون لم يَقْنَعِ الناس بحديثه».

اسمه: عمر بن هارون بن يزيد بن جابر بن سلمة الثقفي، أبو حفص البَلْخِيُّ.

أقوال العلماء فيه: وثقه قتيبة بن سعيد[١]، وقال:«صاحب حديث»[٢].

وقيل لعبدالرحمن بن مهدي: بلغنا أنك تذكره فقال: «أعوذ بالله، ما قلتُ فيه إلا خيراً»[٣]، وقيل له أيضاً: بلغنا أنك قلت إنه روى عن فلان ولم يسمع منه قال:«سبحان الله، ما قلتُ أنا ذا قطّ؛ ولو روى، ما كان عندنا بمتهم»[٤]، وقال البخاري:«مقارب الحديث، وكان علي بن عبد الله يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي فيه شيئًا، وكان قتيبة يحكي عن عبد الرحمن فيه غير ذلك»[٥]، وقال الترمذي:«سمعتُ محمد بن إسماعيل يقول: عُمر بن هارون مُقَارب الحديث، لا أعرف له حديثًا ليس له أصل، أو قال: ينفرد به؛ إلا هذا الحديث:كان النبي ﷺ يأخذ من لحيته من عرضها وطولها، لا نعرفه إلا من حديث عمر بن هارون، ورأيته حسن الرأي في عمر»[٦].

وضعفه ابن معين[٧]، وابن المديني[٨]، والعجلي[٩]، وأبو حاتم[١]، والدارقطني[٢].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٨٩/١١).
(٢) «جامع الترمذي» (٩٤/٥).
(٣) «تاريخ دمشق» (٣٦٦/٤٥).
(٤) «تهذيب الكمال» (٥٢٥/٢١).
(٥) «العلل الكبير» (٩٧١/٢).
(٦) «الجامع» (٩٤/٥).
(٧) «تاريخ دمشق» (٣٦٩/٤٥).
(٨) «ميزان الاعتدال» (٢٢٨/٣).
(٩) «تهذيب التهذيب» (٢٥٥/٣).

وقال ابن المبارك[٣]، وابن معين[٤]، وصالح جزرة[٥]، والطرطوشي[٦]: «كذاب»، وقال ابن المبارك – مرة –:«عمر بن هارون يروي عن جعفر بن محمد، وقد قدمت قبل قدومه – يعني قدوم عمر إلى مكة –، وكان قد توفي جعفر بن محمد»[٧]، وقال وكيع:«كان يُزَنُّ [٨] بالحفظ»[٩]، وقال ابن مهدي – مرة–: «لم تكن له قيمة عندي، حدثني بأحاديث، فلما قدم مرة أخرى حدث بها عن إسماعيل بن عياش، عن أولئك، فتركت حديثه»[١٠]، وقال إبراهيم بن موسى الرازي: «كتبتُ عنه مثل ذا –يعني:حُزْمَةً – فلم أُحدث عنه بشيء، الناس تركوا حديثه»[١١]، وقال ابن سعد:«كتب الناس عنه كتابا كبيرا، وتركوا حديثه»[١٢]، وقال ابن معين:«ليس بثقة»[١٣]، وقال – مرة –:«ليس حديثه بشيء، قد كتبت عنه، وبِتُّ على بابه بباب الكوفة، وذهبنا معه إلى النهروان، ثم تبين لنا أمره بعد ذلك فخرقت حديثه كلّه، ما عندي عنه كلمة إلا أحاديث على ظهر دفتر، خرقتها كلها »[١٤]، وقال – مرة –

---

(١) «الجرح والتعديل» (١٤١/٦).
(٢) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ١٢٦).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٩٠/١١).
(٤) «الجرح والتعديل» (١٤١/٦).
(٥) «ميزان الاعتدال» (٢٢٨/٣).
(٦) «إكمال تهذيب الكمال» (١٢٢/١٠).
(٧) «الجرح والتعديل» (١٤١/٦).
(٨) أي يُعاب بسوء الحفظ .
(٩) «تهذيب الكمال» (٥٢٥/٢١).
(١٠) «الكامل» (١٦٨٩/٥).
(١١) «الجرح والتعديل» (١٤١/٦).
(١٢) «الطبقات الكبرى» (٣٧٤/٧).
(١٣) «سؤالات ابن طهمان» (ص: ٦١).
(١٤) «سير أعلام النبلاء» (٢٧٢/٩).

:«ليس بشيء، سمعت أبا كامل الجحدري، ومحمد بن موسى يحدثان عنه بمناكير يطول ذكرها»[١]، وقال الإمام أحمد:«ما أقدر أن أتعلق عليه بشيء، كتبت عنه حديثًا كثيرًا»[٢]، وقال – مرة –:«لا أروي عنه شيئا»[٣]، وقال أبو حاتم الرازي:«تكلّم الرازي:«تكلّم فيه ابن المبارك، فذهب حديثه»[٤]، وقال صالح جرزة – مرة – [٥]، والنسائي[٦]، وأبو علي النيسابوري[٧]:«متروك الحديث»، وقال ابن حبان:« كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، ويدعى شيوخا لم يرهم، وكان صاحب سنة وفضل وسخاء، وكان أهل بلده يبغضونه لتعصبه في السنة وذبه عنها، ولكن كان شأنه في الحديث ما وصفت، وفي التعديل ما ذكرت، والمناكير في روايته تدل على صحة ما قال يحيى بن معين فيه، وقد حسن القول فيه جماعة من شيوخنا كان يصلهم في كل سنة بصلات كثيرة من الدراهم والثياب وغيرها ، يبعث إليهم من بلخ إلى بغداد»[٨]، وقال الحاكم: «روى عن ابن جريج، والأوزاعي، وجعفر بن محمد، وشعبة أحاديث مناكير»[٩]، و قال أبو سعيد النقَّاش:«روى عن ابن جريج، والأوزاعي والأوزاعي أحاديث مناكير»[١٠]، وقال أبو نُعيم:«عن ابن جريج، والأوزاعي، وشعبة

(١) «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/١٢٣).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» – رواية المروذي – (ص: ٥٤).
(٣) «بحر الدم» (ص: ٣١٦).
(٤) «الجرح والتعديل» (٦/٣٧٢).
(٥) «تاريخ دمشق» (٤٥/٣٧٤).
(٦) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٣٠٠).
(٧) «تاريخ بغداد» (١١/١٩٠).
(٨) «المجروحين» (٢/٦٣).
(٩) «المدخل إلى الصحيح» (١/١٨٨).
(١٠) «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/١٢٢).

المناكير، لا شيء»[١]، وقال الخليلي: «يتفرد بأحاديث عن سفيان – يعني الثوري – وغيره، لكن الأجلاء رووا عنه، وروى عن ابن جريج حديثا لا يتابع عليه مسنداً، وإنما رواه أصحابُ ابن جريج عن بعض التابعين»[٢] .

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار ابن حجر[٣] – ؛ لكثرة مناكيره عن الثقات، وسوء حفظه، ودعواه لقاء شيوخ لم يلقهم، وقد كذبه بعض أهل العلم بسبب ذلك، وتركوا حديثه مع أنهم حملوا عنه حديثا كثيرا، مما يدل على شدة ضعفه وجرحه، وتوثيق من وثقه إما أنه معارض بجرحه في رواية أخرى كما روي عن ابن مهدي، والجرح هو المشهور عنه كما نصَّ على ذلك ابن معين[٤]، وإما لأجل نصرته للسنة في بلده بلخ، فإنه كان من الذابين عن السنة وأهلها كما نصَّ على ذلك الحاكم[٥]، وقول البخاري أنه لم يتفرد إلا بحديث واحد معارض بما ذكره ذكره الأئمة من كثرة مناكيره، عن الشيوخ الثقات – ابن جريج، والأوزاعي، وشعبة، وجعفر بن محمد، والثوري –، والحديث الذي ذكره البخاري من روايته عن أسامة بن زيد – والله أعلم – .

قال الجوزجاني:«٣٢٢- غالب بن عبيدالله غير مَقْنَع في الحديث».

اسمه: غالب بن عبيدالله العقيلي الجَزَري .

أقوال العلماء فيه: ضعفه ابن معين[٦]، والهيثم بن خارجة[١]، والساجي[٢]، والساجي[٢]، والدارقطني[٣]، والخطيب البغدادي[٤].

---

(١) «الضعفاء» (ص: ١١٣).

(٢) «الإرشاد» (٩٢٦/٣).

(٣) «تقريب التهذيب» (ص: ٣٥٥).

(٤) «تهذيب الكمال» (٥٢٨/٢١).

(٥) «تاريخ دمشق» (٣٦٤/٤٥).

(٦) «تاريخ الدوري» (٤٦٨/٢).

قال ابن سعد:«كان ضعيفاً ليس بذاك»[٥]، وقال ابن معين – مرة –:«ليس بثقة»[٦]، وقال ابن المديني:«كان ضعيفا ليس بشيء»[٧]، وقال الإمام أحمد: «ليس بشيء»[٨]، وقال البخاري:«منكر الحديث»[٩]، وقال العجلي[١٠]، وأبو حاتم[١١]، والنسائي[١٢]، والدارقطني – مرة –[١٣] :«متروك» زاد أبو حاتم:«منكر الحديث»، وقال الفسوي:«ضعيف، متروك الحديث، لا يُكتب حديثه، ولا يَروي عنه أهل العلم، إنما يروي عنه أهل الغفلة، فأما عقلاء أهل العلم فلا يعبأون بحديثه»[١٤]، وقال النسائي – مرة –:« ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»[١٥]،

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (١١٢٢/٣).

(٢) «لسان الميزان» (٤٠٦/٥).

(٣) «السنن» (٢٨١/٥).

(٤) «تاريخ بغداد» (٤٩٥/١٣).

(٥) «الطبقات الكبرى» (٤٨٣/٧).

(٦) «ميزان الاعتدال» (٣٣١/٣).

(٧) «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص: ١٧٣).

(٨) «العلل ومعرفة الرجال» – رواية المروذي – (ص: ١٥٩).

(٩) «التاريخ الكبير» (١٠١/٧)، «التاريخ الأوسط» (٥٨٣/٣)، «الضعفاء» (ص: ١١٣).
تنبيه: ترجم البخاري في «التاريخ الكبير» لعبيدالله هذا مرتين، مرة سماه الجزري، وأخرى العقيلي ثم قال في الثاني:«أُراه الجزري»، وأما في «التاريخ الأوسط» فقد جعله واحداً فقال: العقيلي الجزري، وهو صنيع عامة أهل العلم، فلم أقف على من فرَّق بينهما.

(١٠) «لسان الميزان» (٤٠٧/٥).

(١١) «الجرح والتعديل» (٤٨/٧).

(١٢) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٣٠١).

(١٣) «السنن» (٢٤٩/١)، (٢٥٨/١).

(١٤) «المعرفة والتاريخ» (٤٣٧/٢).

(١٥) «لسان الميزان» (٤٠٧/٥).

وقال ابن حبان:«كان ممن يروى المعضلات عن الثقات حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج بخبره بحال»[١]، وقال ابن عدي:«لغالب غير ما ذكرت، وله أحاديث منكرة المتن مما لم أذكره»[٢] – وقد ذكر له سبعة أحاديث –، وقال الحاكم:«ساقط الحديث»[٣].

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار العلائي[٤]، وابن حجر[٥]–؛ لتتابع الأئمة على تركه، وإنكار حديثه، وروايته عن الثقات الموضوعات مما يتهم أنه من صناعته .

(١) «المجروحين» (١٩٦/٢).
(٢) «الكامل» (٢٠٣٤/٦).
(٣) «سؤالات السجزي» (ص: ٢١٨).
(٤) «جامع التحصيل» (ص: ٣٧٩).
(٥) «التلخيص الحبير» (٣١٤٠/٦).

قال الجوزجاني:«٢٥٣- مثنى بن صبَّاح لا يُقْنَعُ بحديثه».

اسمه: المثنى بن الصباح اليماني الأبناوي، أبو عبدالله، أو أبو يحيى المكي.

أقوال العلماء فيه: ضعفه ابن سعد[١]، وسحنون[٢]، وأبو حاتم[٣]، والدارقطني[٤]، وابن عمار[٥] .

قال الفلاس: «كان يحيى – القطان –، وعبدالرحمن – ابن مهدي – لا يحدثان عنه»[٦]، وقال ابن معين:«ضعيف، يكتب حديثه ولا يترك»[٧]، وقال – مرة– :«رجل صالح في نفسه، وفي الحديث ليس بذاك»[٨]، وقال الإمام أحمد: «لا يسوى حديثه شيئا، مضطرب الحديث»[٩]، وقال – مرة –: «أسند مناكير»[١٠]، وقال أبو زرعة[١١]، وأبو حاتم – مرة – [١٢] :«لين الحديث»، زاد أبو حاتم:«يروي عن عطاء ما لم يرو عنه أحد»، وقال علي بن الجنيد[١٣]،

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٤٩١/٥).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٦٦/١١).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣٢٤/٨).

(٤) «السنن» (٤٣/٤).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٢٢/٤).

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (١٣٩٠/٤).

(٧) «الكامل» (٢٤١٧/٦).

(٨) «الضعفاء» للعقيلي (١٣٩١/٤).

(٩) «العلل ومعرفة الرجال» –رواية عبدالله – (٢٩٨/٢).

(١٠) «إكمال تهذيب الكمال» (٦٥/١١).

(١١) «الجرح والتعديل» (٣٢٤/٨).

(١٢) السابق (٣٢٤/٨).

(١٣) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣٤/٣).

والنسائي[١]: « متروك الحديث»، وقال النسائي – مرة –:«ليس بثقة»[٢]، وقال الساجي: «ضعيف الحديث جدا، حدث بمناكير، ويطول ذكرها، وكان عابدا يهم»[٣] ، وقال ابن عدي: «ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بيِّن»[٤]، وقال أبو أحمد الحاكم:«ليس بالقوي عندهم» [٥].

وقد نُسب إلى الاختلاط [٦]، قال يحيى القطان:«لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب، ولكن كان اختلاطاً منه في عطاء»[٧]، وقال ابن حبان:«كان ممن اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فاختلط حديثه الآخر الذي فيه الأوهام والمناكير بحديثه القديم الذي فيه الأشياء المستقيمة عن أقوام مشاهير، فبطل الاحتجاج به»[٨].

نتيجة حاله: أنه ضعيف؛ لسوء حفظه، واضطراب حديثه، وإلا فهو عدل في نفسه، من العباد المشهورين، وحديثه عن عطاء بن أبي رباح منكر؛ لتفرده براويات عنه لم يروها غيره، وأما ابن حبان فإنه جعل اختلاطه علةً لتضعيفه، ونصَّ على استقامة رواياته القديمة، وهذا مُعارضٌ، فلم أقف على من وثقه في أول أمره، ولا من جعل الاختلاط علةً لرد حديثه، بل هو ضعيف ابتداءً في أول أمره وآخره، والاختلاط الوارد في كلام يحيى المراد به التخليط، وعدم الحفظ، ويؤيده كلام أبي حاتم في روايته عن عطاء، ولو كان المراد به الاختلاط

---

(١) السابق (ص: ٣٠٤).

(٢) «تهذيب الكمال» (٢٠٦/٢٧).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٢٢/٤).

(٤) «الكامل» (٢٤١٨/٦).

(٥) «إكمال تهذيب الكمال» (٦٦/١١).

(٦) ينظر: «الاغتباط بمن رمي بالاختلاط» (ص:٣٠١)، «معجم المختلطين» (ص:٣٠٩)

(٧) «الجرح والتعديل» (٣٢٤/٨)،«الضعفاء» للبخاري (ص:١٣٠).

(٨) «المجروحين» (٣٥٤/٢).

الاصطلاحي فهو مقتصر على عطاء وليس عاما بدليل نفي يحيى أن يكون سبب الترك حديثه عن عمرو بن شعيب – والله أعلم – .

قال الجوزجاني: «١٦٠–**محمد** ١٦١– **وأيوب ابنا جابر غير مَقْنَعَيْن**» .

اسمه: محمد بن جابر بن سَيَّار السُّحيمي الحنفي، أبو عبدالله اليمامي .

أقوال العلماء فيه: قال الطيالسي:«نحن نظلم ابن جابر بامتناعنا من التحديث عنه»[١]، وقال الذهلي:«لا بأس به»[٢].

وضعَّفه ابن مهدي[٣]، وابن معين[٤]، والعجلي[٥]، والفسوي[٦]، والنسائي[٧]، والنسائي[٧]، والدارقطني[٨].

وقال ابن المبارك:«مررت به وهو بمنى يحدث الناس فرأيته لا يحفظ حديثه، فقلت له: أيها الشيخ إنك حدثتني بكذا وكذا، قال: فجاءني إلى رحلي ومعه كتابه، فقال لي: انظر، فنظرت فإذا هو صحيح، فقلت: لا تحدث إلا من كتابك»[٩]، وقال الطيالسي:«أفادني ابن المبارك عن محمد بن جابر أربعة أحاديث، فأتيته فسألته، فحدثني بها عن غير الذي أفادني عنه ابن المبارك، فرجعت إلى ابن المبارك فأخبرته فقال : ليس بشيء، غلط فيها فمحوته»[١٠]، وقال ابن معين

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢٢٠/٧) .

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥٢٨/٣) .

(٣) «العلل ومعرفة الرجال» – رواية عبدالله – (٦٠/٣) .

(٤) «تهذيب الكمال» (٥٦٦/٢٤) .

(٥) «تهذيب التهذيب» (٥٢٨/٣) .

(٦) «المعرفة والتاريخ» (١٢١/٢) .

(٧) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٣٠٣) .

(٨) «السنن» (٥٣/٢) .

(٩) «تهذيب التهذيب» (٥٢٨/٣) .

(١٠) «المعرفة والتاريخ» (١٢١/٢) .

– مرة –[1]، وأبو داود[2]:«ليس بشيء»، وقال ابن معين – مرة–:«لا يكتب حديثه، ليس بثقة»[3]، وقال الإمام أحمد[4]، وأبو حاتم[5]:«رأوا في كتبه لَحَقًا»، وقال الإمام أحمد –مرةً–: «ربما ألحق أو يُلحق في كتابه»[6]، وقال – مرة –: «يروي أحاديث مناكير»[7]، وقال – مرة– : «لا يحدث عنه إلا شر منه»[8]، وقال الفلاس:«صدوق، كثير الوهم، متروك الحديث»[9]، وقال البخاري:«ليس بالقوي، يتكلمون فيه، روى مناكير»[10]، وقال أبو زرعة:«ساقط الحديث عند أهل العلم»[11]، وقال أبو حاتم:«ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه، وكان يُلَقَّن، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع، جيد اللقاء، رأوا في كتبه لحَقًا»[12]، وقال أبو حاتم وأبو زرعة – مرة–:«صدوق؛ إلا أن في حديثه تخاليط، وأما أصوله فصحاح»[13]، وقال العقيلي:«لا يُتابع على عامة حديثه» [14]، وساق ابن عدي جملة كبيرة من الأحاديث في ترجمته ثم قال:«روى عن محمد بن جابر

(١) «تاريخ الدوري» (٥٢٨/٢)، «تاريخ الدارمي» (ص: ٢٠٢) .
(٢) «تهذيب الكمال» (٥٦٨/٢٤) .
(٣) «سؤالات ابن طهمان» (ص: ١١٦) .
(٤) «العلل ومعرفة الرجال» – رواية عبدالله – (٦١/٣) .
(٥) «الجرح والتعديل» (٢١٩/٧) .
(٦) «العلل ومعرفة الرجال» – رواية عبدالله – (٣٧٠/٢) .
(٧) «تهذيب الكمال» (٥٦٨/٢٤) .
(٨) «تهذيب التهذيب» (٥٢٨/٣) .
(٩) «الكامل» (٢١٥٨/٦) .
(١٠) «تهذيب الكمال» (٥٦٧/٢٤)، وينظر: «التاريخ الكبير» (٥٣/١)، «التاريخ الأوسط» (٦٦٨/٤)، «الضعفاء» (ص: ١١٩).
(١١) «الجرح والتعديل» (٢٢٠/٧) .
(١٢) السابق (٢١٩/٧) .
(١٣) «الجرح والتعديل» (٢٢٠/٧) .
(١٤) «الضعفاء» (١٢٠٩/٤) .

كما ذكرتُ من الكبار: أيوب، وابن عون، وهشام بن حسان، والثوري، وشعبة، وابن عيينة، وغيرهم ممن ذكرتهم، ولولا أن محمد بن جابر في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم، وقد خالف في أحاديث، ومع ما تَكَلَّم فيه من تكلم يُكتب حديثه»[(١)]، وقال البرقاني:«قال الدارقطني: محمد بن جابر وأيوب بن جابر جابر أخوان ضعيفان متقاربان، قيل له: يُتركان ؟ قال: لا، يعتبر بهما»[(٢)]، ومع ضعفه فقد اختلط[(٣)]، قال العلائي في أقسام المختلطين: «من كان مُتكلَّما فيه قبل قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه، كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السحيمي»[(٤)].

نتيجة حاله: الذي يظهر أنه ضعيف – وهو اختيار الذهبي[(٥)] –؛ لسوء حفظه، وروايته المناكير، وقبوله التلقين، ثم اختلاطه أخيرا، وقول الطيالسي ليس تعديلا، فالرواية عن الضعيف لا تعد توثيقا له، فقد يكتب حديث للاعتبار – كما قال الدارقطني–، وأما قول الذهلي فليس بتعديل صريح، وقد خالفه الأئمة في ذلك، ولعله متوجه لعدالته في نفسه، لا في حديثه وحفظه، ويفسر ذلك قول الفلاس، وأبي زرعة، وأبي حاتم فقد وصفوه بالصدق في نفسه، وحكموا عليه بالترك، والسقوط في حديثه .

قال الجوزجاني:«٢٢٩– محمد بن الحسن بن زَبَالةَ لم يَقْنَع الناس بحديثه».

اسمه: محمد بن الحسن بن زَبالة القرشي المخزومي المدني .

---

(١) «الكامل» (٦/٢١٦٣) .
(٢) «سؤالات البرقاني» (ص: ٦٣) .
(٣) ينظر: «المختلطين» (ص: ١٠٨)، «نهاية الاغتباط» (ص: ٣١٧)، «معجم المختلطين» (٢٨٦) .
(٤) «المختلطين» (ص: ٣) .
(٥) «ديوان الضعفاء» (ص:٢٦٨)، وفي «الكاشف» (٢/١٦١):«سيِّئ الحفظ» .

أقوال العلماء فيه: قال ابن معين:«كذاب خبيث، لم يكن بثقة ولا مأمون، يسرق»[١]، وقال – مرة –: «والله ما هو بثقة، حدث عدو الله عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: فتحت المدينة بالقرآن، وفتحت سائر المدن بالسيوف»[٢]، وسُئل الإمام أحمد يروى عنه؟ فقال:«لا، هو كذاب»[٣]، وقال أحمد بن صالح المصري:«كان يضع الحديث»[٤]، وقال البخاري:«عنده مناكير»[٥]، وقال مسلم:«غير ثقة»[٦]، وقال أبو زرعة[٧]، وأبو حاتم[٨]، وأبو أحمد الحاكم [٩]:«واهي الحديث»، زاد أبو حاتم:«ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير، وليس بمتروك الحديث»، وقال أبو حاتم – مرة –: «ما أشبه حديثه بحديث عمر بن أبى بكر المُؤملي، والواقدي، ويعقوب الزهري، والعباس بن أبى شملة، وعبدالعزيز بن عمران الزهري، وهم ضعفاء مشايخ أهل المدينة»[١٠]، وقال أبو داود:«كذابا المدينة محمد بن الحسن بن زبالة، ووهب بن وهب أبو البختري»[١١]، وقال النسائي[١٢]، والدارقطني[١]:«متروك»،

---

(١) «تاريخ الطبراني» (ص:٣٢). تنبيه: وقع في المطبوع: حيث لم يكن ... وهو خطأ، والتصحيح من «تهذيب الكمال» (٦٥/٢٥)، «تهذيب التهذيب» (٥٤٠/٣) .

(٢) «الجرح والتعديل» (٢٢٨/٧) .

(٣) «المنتخب من العلل للخلال» (ص: ١٤٠).

(٤) «تاريخ بغداد» (٢٠٠/٤).

(٥) «التاريخ الكبير» (٦٧/١)، «الضعفاء» (ص: ١١٩).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٥٤١/٣).

(٧) «الجرح والتعديل» (٢٢٨/٧).

(٨) السابق (٢٢٨/٧).

(٩) «الأسامي والكنى» (١٣١/٣).

(١٠) «الجرح والتعديل» (٢٢٨/٧).

(١١) «تهذيب الكمال» (٦٦/٢٥).

(١٢) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٣٠٣).

وقال النسائي – مرة –:«ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه»[٢]، وقال الساجي:«وضع حديثا على مالك»[٣]، وقال ابن حبان:«كان ممن يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما لم يسمع منهم، من غير تدليس عنهم»[٤]، وقال ابن عدي:«أنكر ما روى: فُتحت القرى بالسيف»[٥]، وقال الحاكم:«يروي عن مالك، والدراوردي المعضلات»[٦]، ، وقال الخليلي:«روى عن مالك مناكير، وهو ضعيف»[٧].

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار الذهبي[٨] –؛ لروايته المناكير، وعدم ضبطه، وفحش خطئه في بعض الأحاديث، وقد اتهمه بعض الأئمة بالوضع؛ لأجل حديثه المتقدم عن مالك، فقال البزار:«تُكُلِّم فيه لأجل هذا، وغيره»[٩]، وهذا الحديث هو أنكر حديث عنده – كما قال ابن عدي– ، وقد نفى عنه الخليلي تعمد الكذب في هذا الحديث، واعتذر له بسوء الحفظ، والغفلة، وعدم المعرفة، وقلة الإتقان فقال: « ما تفرد به غير حافظ يُضَعَّفُ من أجله، وإن لم يتهم بالكذب فمثاله: ما حدثنا به جدي وابن علقمة قالا: حدثنا ابن أبي حاتم، حدثنا سليمان بن داود القزاز، حدثنا محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي المدني، حدثنا مالك بن

---

(١) «سؤالات البرقاني» (ص:٥٩).

(٢) «تهذيب الكمال» (٦٦/٢٥).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٥٤١/٣).

(٤) «المجروحين» (٢٨٦/٢).

(٥) «الكامل» (٢١٨١/٦).

(٦) «المدخل إلى الصحيح» (٢١٧/١).

(٧) «الإرشاد» (٢٢٩/١).

(٨) «الكاشف» (١٦٤/٢).

(٩) «كشف الأستار» (٥٠/٢). وينظر:«الجرح والتعديل» (٢٢٨/١)، «المنتخب من العلل للخلال» (ص: ١٤٠)، «تعليقات الدارقطني على المجروحين» (ص: ٢٤٤)، «الموضوعات» لابن الجوزي (٥٩٦/٢).

أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ : افتتحت البلاد بالسيف، وافتتحت المدينة بالقرآن.

لم يروه عن مالك إلا محمد بن الحسن بن زبالة، وليس بالقوي، لكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا، وقالوا: هذا من كلام مالك بن أنس نفسه، فعساه قُرئ على مالك حديث آخر عن هشام بن عروة، فظن هذا – يعني ابنَ زبالة – أن ذلك من كلام النبي ﷺ فحمله على ذلك، ومثل هذا قد يقع لمن لا معرفة له بهذا الشأن، ولا إتقان»[1] .

قال الجوزجاني:« ٢٢٨- الواقدي لم يكن مَقنعاً، ذكرت لأحمد بن حنبل موته يوم مات وأنا ببغداد فقال: حولتُ كتبه ظهائر للكتب منذ حين، أو قال منذ زمان».

اسمه: محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي مولاهم، أبو عبدالله المدني القاضي .

أقوال العلماء فيه: وثقه يزيد بن هارون[2]، وأبو عُبيد – القاسم بن سلام[3]، سلام[3]، ومصعب الزبيري[4]، ومحمد بن إسحاق المُسَيَّبي[5]، والصَّاغاني [6]، وقال الدراوري:«الواقدي أمير المؤمنين في الحديث»[7].

وتركه جمهور أهل العلم، وحكى غير واحد من أهل العلم الإجماع على ترك حديثه، قال أبو زرعة[1]: « ترك الناس حديثه»، وقال النسائي:«الكذابون

(١) «الإرشاد» (١٦٩/١).
(٢) «تاريخ دمشق» (٤٤٩/٥٤).
(٣) «تاريخ بغداد» (١١/٣).
(٤) «ميزان الاعتدال» (٦٦٥/٣).
(٥) «تاريخ بغداد» (١١/٣).
(٦) «تاريخ دمشق» (٤٤٨/٥٤).
(٧) «تهذيب الكمال» (١٩٠/٢٦).

المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة: ... والواقدي في بغداد »[٢]، وقال النووي:«الواقدي ضعيف باتفاقهم»[٣]، وقال الذهبي: «قد انعقد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجة، وأن حديثه في عداد الواهي»[٤]، وقال – مرة– : «مجمع على تركه»[٥]، وقال – مرةً –: «استقر الإجماع على وهن الواقدي»[٦]، وقال العلائي:«متروك باتفاق»[٧]، وقال ابن العماد:«ضعفه الجماعة كلهم، قال ابن ناصر الدين: أجمع الأئمة على ترك حديثه؛ حاشا ابن ماجه، لكنه لم يجسر أن يسميه حين أخرج حديثه في اللباس يوم الجمعة، وحسبك ضعفا بمن لا يجسر أن يسميه ابن ماجه»[٨].

وقال الشافعي:«كتب الواقدي كذب»[٩]، وقال ابن معين:«نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبى ذئب ومعمر فإنه يضبط حديثهم، فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه، فتركنا حديثه»[١٠]، وقال – مرة –: «كان يقلب حديث

---

(١) «سؤالات البرذعي» (٥١١/٢).
(٢) «مجموعة رسائل النسائي» (ص: ٧٦).
(٣) «المجموع» (١٢٦/٥).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٤٦٩/٩).
(٥) «المغني في الضعفاء» (٢٤٧/٢).
(٦) «ميزان الاعتدال» (٦٦٦/٣).
(٧) «توفية الكيل لمن حرم لحوم الخيل» (ص: ٧٢).
(٨) «شذرات الذهب» (٣٧/٣).
(٩) «آداب الشافعي ومناقبه» (ص: ٢٢٠).
(١٠) «الجرح والتعديل» (٢١/٨).

يونس يجعلها عن معمر، ليس بثقة»[١]، وقال – مرة –: «ليس بشيء»[٢]، وقال – مرة –: «أغرب الواقدي على رسول الله ﷺ عشرين ألف حديث»[٣]، وقال ابن المديني:«عند الواقدي عشرين ألف حديث لم يُسمع بها، ليس بموضع للرواية، ولا يروى عنه»[٤]، وقال – مرة–:«يروي ثلاثين ألف حديث غريب»[٥].

وقال إسحاق بن راهويه:«لأنه –أي الواقدي– عندي ممن يضع»[٦]، وقال الإمام أحمد:«كذاب»[٧]، وقال – مرة –:«كان يقلب الأحاديث، كان يجعل ما لمعمر عن ابن أخي الزهري، وما لابن أخي الزهري لمعمر»[٨]، وقال بُندار:«ما رأيت أكذب منه»[٩].

وقال البخاري[١٠]، وأبو زرعة[١١]، ومسلم[١٢]، وأبو حاتم[١٣]، والنسائي[١٤]، والدولابي[١]، والعقيلي[٢]: «متروك»، وقال البخاري:«تركه أحمد، وابن نمير، وابن وابن المبارك، وإسماعيل بن زكريا»[٣].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (١٢٦٧/٤).
(٢) «تاريخ الدوري» (٥٣٢/٢).
(٣) «تاريخ دمشق» (٤٥١/٥٤).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٣/٣).
(٥) «ميزان الاعتدال» (٦٦٤/٣).
(٦) «مسائل الإمام أحمد وإسحاق» – رواية الكوسج – (٤٦٤٣/٩).
(٧) «الكامل » (٢٢٤٥/٦).
(٨) «تاريخ بغداد» (١٦/٣).
(٩) «تهذيب التهذيب» (٦٥٨/٣).
(١٠) «الضعفاء» (ص: ١٢٣).
(١١) «تهذيب التهذيب» (٦٥٨/٣).
(١٢) « الأسامي والكنى » (٤٤٩/١).
(١٣) «الجرح والتعديل» (٢١/٨).
(١٤) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٣٠٣).

وقال أبو داود:«لا أكتب حديثه، ولا أُحَدِّثُ عنه، ما أشك أنه كان يفتعل الحديث، ليس ننظر للواقدي في كتاب إلا تبين أمره، وروى في فتح اليمن وخبر العَنْسي أحاديث عن الزهري ليست من حديث الزهري»[٤]، وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الأثبات المعضلات، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك»[٥]، وقال ابن عدي:«هذه الأحاديث التي أمليتها للواقدي والتي لم أذكرها كلها غير محفوظة، ومن يروي عنه الواقدي من الثقات فتلك الأحاديث غير محفوظة عنهم؛ إلا من رواية الواقدي، والبلاء منه، ومتون أخبار الواقدي غير محفوظة، وهو بَيِّنُ الضعف»[٦].

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار ابن حجر[٧]–، وتوثيق من وثقه معارض بما ذكره الأئمة من جرح مُفَسَّر، فقد رُمي بالكذب، وقلب الأحاديث، وكثرة الغرائب والمناكير، فأما الكذب ففي كلام ابن حبان إشارة إلى أنه قد يغلب على ظن الناظر في حديثه أنه يتعمد الكذب؛ لكثرة قلبه لأحاديث الثقات وإغرابه عليهم، وإلا فلم يُؤثر عنه كذب صريح، قال الذهبي: «تقرر أن الواقدي ضعيف، يحتاج إليه في الغزوات والتاريخ، ونورد آثاره من غير احتجاج، أما في الفرائض فلا ينبغي أن يُذكر، فهذه الكتب الستة، ومسند أحمد، وعامة من جمع في الأحكام، نراهم يترخصون في إخراج أحاديث أناس ضعفاء، بل ومتروكين، ومع هذا لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئا، مع أن وزنه عندي أنه مع ضعفه يكتب

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» (٢٩٢/١٠).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٦٥٨/٣).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١٢٦٥/٤).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٦٥٨/٣).

(٥) «المجروحين» (٣٠٣/٢).

(٦) «الكامل» (٢٢٤٧/٦).

(٧) «تقريب التهذيب» (ص: ٤٣٣).

حديثه ويروى؛ لأني لا أتهمه بالوضع، وقول من أهدره، فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثقه: كيزيد، وأبي عبيد، والصاغاني، والحربي، ومعن، وتمام عشرة محدثين، إذ قد انعقد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجة، وأن حديثه في عداد الواهي رحمه الله»[1].

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤٦٩/٩).

قال الجوزجاني:«٢٢٢- موسى بن مطير غير مَقْنَعٍ».

اسمه: موسى بن مطير الهلالي الكوفي .

أقوال العلماء فيه: قال الحكم بن عبدالرحمن بن بشير:«ضعيف، ترك الناس حديثه»[١]، وقال ابن معين: «كذاب»[٢]، وقال – مرة –:«لم يكن بثقة»[٣]، وقال أبو زرعة:«لا يُقرأ حديث موسى بن مطير، ضعيف الحديث»[٤]، وقال أبو حاتم[٥]، والنسائي[٦]:«متروك الحديث» زاد أبو حاتم:« ذاهب الحديث»، وقال النسائي – مرة –:«منكر الحديث»[٧]، وقال ابن حبان:«صاحب عجائب ومناكير، لا يشك المستمع لها أنها موضوعة، إذا كان هذا الشأن صناعته»[٨]، وقال ابن عدي:«لموسى بن مطير غير ما ذكرت من الحديث قليل، وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه»[٩]، وقال أبو نعيم:«روى عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ أحاديث منكرة»[١٠].

نتيجة حاله: أنه متروك – وهو اختيار ابن حجر– [١١]؛ لكثرة مناكيره مع قلة قلة حديثه .

قال الجوزجاني:«٩٥- أبو حنيفة لا يُقْنَعُ بحديثه ولا برأيه».

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (١٣١٥/٤).

(٢) «تاريخ الدوري» (٥٩٦/٢).

(٣) «سؤالات ابن الجنيد» (ص:٨١).

(٤) «الجرح والتعديل» (١٦٢/٨).

(٥) السابق (١٦٢/٨).

(٦) «الكامل» (٢٣٣٨/٦).

(٧) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٣٠٢).

(٨) «المجروحين» (٢٤٩/٢).

(٩) «الكامل» (٢٣٣٩/٦).

(١٠) «الضعفاء» (ص: ١٣٧).

(١١) «فتح الباري» (٥٩٦/٨).

اسمه:النعمان بن ثابت التيمي، أبو حنيفة الكوفي .

أقوال العلماء فيه: قال ابن معين:«ثقة، لا يحدث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ»[١]، وقال –مرة–: «لا بأس به، وكان لا يكذب، أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب»[٢].

وضعَّفه ابن سعد[٣]، وابن المديني[٤]، والإمام أحمد[٥]، والدارقطني[٦].

وقال الثوري:«غير ثقة ولا مأمون» – كررها مراراً – [٧]،وقال ابن المبارك:«مسكين في الحديث»[٨]، وقال – مرة في آخر حياته–:«اضربوا على حديث أبي حنيفة»[٩]، وقال يحيى بن سعيد:«لم يكن بصاحب حديث»[١٠]، وقال النضر بن شميل:«متروك الحديث، ليس بثقة»[١١]، وقال ابن معين:«لم يكن في الحديث بشيء»[١٢]، وقال – مرة –:«كان يُضَعَّفُ في الحديث»[١٣]، وقال

---

(١) «تهذيب الكمال» (٤٢٤/٢٩) .

(٢) «سؤالات ابن محرز» (٧٩/١) .

(٣) «الطبقات الكبرى» (٣٢٢/٧) .

(٤) «تاريخ بغداد» (٤٢٠/١٣) .

(٥) «الضعفاء» للعقيلي (١٤١٢/٤) .

(٦) «السنن» (١٠٨/٢) .

(٧) «تاريخ بغداد» (٤١٧/١٣) .

(٨) «الجرح والتعديل» (٤٥٠/٨) .

(٩) «السنة» لعبدالله ابن الإمام أحمد (٢١٣/١)، «العلل ومعرفة الرجال» – رواية عبدالله – (٢٦٩/٣) .

(١٠) «الضعفاء» للعقيلي (١٤٠٩/٤) .

(١١) «الكامل» (٢٤٧٤/٧) .

(١٢) «السنة» لعبدالله ابن الإمام أحمد (٢٢٦/١) .

(١٣) «تاريخ بغداد» (٤٢٠/١٣) .

الفلاس:«مضطرب الحديث، واهي الحديث»[١]، وقال البخاري:«سكتوا عنه، وعن وعن رأيه وحديثه»[٢]، وقال – مرة –:«تركوه»[٣]، وقال مسلم:«مضطرب الحديث، الحديث، ليس له كبير حديث صحيح»[٤]، و قال يعقوب بن شيبة:«صدوق، ضعيف الحديث»[٥]، وقال النسائي:«ليس بالقوي في الحديث»[٦]، قال عبدالله بن بن أبي داود:«الوقيعة في أبي حنيفة إجماع من العلماء؛ لأن إمام البصرة أيوب السختياني وقد تكلم فيه، وإمام الكوفة الثوري وقد تكلم فيه، وإمام الحجاز مالك وقد تكلم فيه، وإمام مصر الليث بن سعد وقد تكلم فيه، وإمام الشام الأوزاعي وقد تكلم فيه، وإمام خراسان عبد الله بن المبارك وقد تكلم فيه، فالوقيعة فيه إجماع من العلماء في جميع الآفاق»[٧]، وقال ابن حبان:«لم يكن الحديث صناعته حدث بمائة وثلاثين حديثا مسانيد، ما له حديث في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مائة وعشرين حديثا، إما أن يكون أقلب إسناده، أو غير متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار، على أن أئمة المسلمين وأهل الورع في الدين في جميع الأمصار وسائر الأقطار جرحوه، وأطلقوا عليه القدح؛ إلا الواحد بعد الواحد»[٨]، وقال ابن عدي:«أبوحنيفة له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعامة ما يرويه كذلك، ولم يصح له في جميع ما يرويه

(١) «الكامل» (٢٤٧٣/٧) .
(٢) «التاريخ الكبير» (٨١/٨) .
(٣) السابق (٣٩٧/٨) .
(٤) «الكنى والأسماء» (٢٧٦/١) .
(٥) «تاريخ بغداد» (٤٢٠/١٣) .
(٦) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٣٠٥) .
(٧) «الكامل» (٢٤٧٦/٧) .
(٨) «المجروحين» (٤٠٦/٢) .

إلا بضعة عشر حديثا، وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلاثمائة حديث من مشاهير وغرائب، وكله على هذه الصورة، لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يُحملْ على من تكونُ هذه صورَتُه في الحديث»[1]، وقال أبو أحمد الحاكم:«عامة حديثه خطأ»[2]، وقال أبو نعيم:«كثير الخطأ والأوهام»[3]، وقال ابن عبدالبر:«أكثر أهل الحديث يذمونه»[4].

وقد نسب إلى أنواع من المخالفات، منها: القول بخلق القرآن، والإرجاء، والخروج على الولاة، ورد السنن الثابتة بالرأي[5]، فأما القول بخلق القرآن فقد رجع عنه، كما نصَّ على ذلك ابن المبارك[6]، والإمام أحمد[7]، وقال أبو يوسف:«ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر فاتفق رأينا على أن من قال القرآن مخلوق فهو كافر»[8]، وأما الإرجاء فإنه ثابت عنه؛ لكن ليس هو الإرجاء المطلق الذي يقول أصحابه: لا يضر مع الإيمان ذنب، وإنما هو إخراج العمل من حقيقة الإيمان، قال ابن تيمية:«لم يكفر أحد من السلف أحدا من مرجئة الفقهاء، بل

---

(١) «الكامل» (٢٤٧٩/٧) .

(٢) «الأسامي والكنى» (٤٧٣/٣) .

(٣) «الضعفاء» (ص: ١٩٤) .

(٤) «الاستغناء» (٥٧٣/١) .

(٥) ينظر: «سؤالات الآجري» (٢٢٧/١)، «المعرفة والتاريخ» (٧٨٢/٢- ٧٩١)، «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٥٠٦/١-٥٠٧)، «السنة» لعبدالله ابن الإمام أحمد (١٨٠/١-٢٢٩)، «مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه» (ص: ١٢٨)، «المجروحين» (٤٠٦/٢-٤١٣)، «الكامل» (٢٤٧٣/٧-٢٤٧٦)، «تاريخ بغداد» (٣٧٠/١٣-٤١٤).

(٦) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢٩٨/٢) .

(٧) «تاريخ بغداد» (٣٧٨/١٣) .

(٨) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٦١١/١)، «العلو للعلي الغفار» (١٠٠١/٢) .

جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد»[١]، وقال – أيضا–:« القائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء، كحماد بن أبي سليمان وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم، متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد»[٢]، وهذا النوع من الإرجاء لا يرد حديث الراوي لأجله، وأما الخروج على الولاة فمذهب أبي حنيفة المستقر، واعتقاده المشهور المدون في كتب العقائد تحريم الخروج على ولي الأمر[٣]، وما يُذكر عنه عنه في هذا الباب – مثل فتواه بالخروج مع إبراهيم بن عبدالله بن الحسن العلوي[٤] – إنما هي وقائع أعيان، لا يؤخذ منها مذهب واعتقاد، وقد أيد خروج إبراهيم ومحمد ابني عبدالله جمع كثير من الفقهاء وأهل العلم – كما قال ابن الأثير –[٥]، منهم: مالك، وشعبة، وهشيم، ويزيد بن هارون[٦]، ولم يكن فعلهم هذا سبباً لرد حديثهم، وأما رده للسنن بالرأي فالظن بأبي حنيفة أنه ردها لوجود المعارض لها، المانع من قبولها عنده، قال ابن عبدالبر:« كان رده – يعني أبا حنيفة – لما رد من الأحاديث بتأويل محتمل، وكثير منه قد تقدمه إليه غيره، وتابعه عليه مثله ممن قال بالرأي، وليس أحد من علماء الأمة يثبت حديثا عن رسول الله ﷺ ثم يرده دون ادعاء نسخ ذلك بأثر مثله، أو بإجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه، أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٩٤/٧) .

(٢) السابق (٢٩٧/٧) .

(٣) ينظر: «الفقه الأبسط» (٤٤-٨٤)، «أصول البزدوي» (ص: ١٩٦)، «شرح العقيدة الطحاوية» (ص: ٣٦٦) .

(٤) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (١٤٠٩/٤) .

(٥) «االكامل» (٥٦٣/٥) .

(٦) ينظر:«تاريخ الطبري» (٥٦٠/٧)، «مقاتل الطالبيين» (ص: ٢٤٤)، «البداية والنهاية» (٣٦٣/١٣).

فضلا عن أن يتخذ إماما، ولزمه اسم الفسق، ولقد عافاهم الله عز وجل من ذلك»[1]، وقال – أيضاً : «كثير من أهل الحديث استجازوا الطعن على أبي حنيفة لرده كثيرا من أخبار الآحاد العدول؛ لأنه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتمع عليه من الأحاديث ومعاني القرآن، فما شذ عن ذلك رده وسماه شاذاً»[2] .

نتيجة حاله: لا ريب أن أبا حنيفة إمام جليل، عظيم القدر والشأن، وإذا قيل بتضعيفه في جانب الرواية فلا يغضُّ ذلك من قدره، ولا ينزل من مرتبته، لا سيما وأنه رحمه الله قد صرَّح بضعفه في باب الرواية، فقد أخرج الترمذي في «العلل الكبير» (٩٦٦/٢)، وأبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (٤٧٥/٣)، وابن عدي في «الكامل» (٢٤٧٣/٧) بإسناد صحيح أن أبا حنيفة كان يقول لأصحابه:«عامة ما أحدثكم به خطأ»، فهذا حكم من أبي حنيفة نفسه على حديثه، وهو موافق لكلام الأئمة والحفاظ– كمسلم، وابن حبان، وابن عدي، والحاكم الكبير، وغيرهم – الذين سبروا حديثه، وانتهوا إلى حكم مطابق لحكم أبي حنيفة على نفسه، قال ابن شاهين: «الكلام في أبي حنيفة طريقُ ثقةٍ، طريقِ الروايات واضطرابها، وما فيها من الخطأ؛ لا أنه كان يضع حديثاً، ولا يركب إسنادا على متن، ولا متناً على إسناد، ولا يدعي لقاء من لم يلقه، كان أرفع من ذلك وأنبل، ولكن حديثه فيه اضطراب، وكان قليل الرواية وكان بالرأي أبصر من الحديث»[3]، وقال – أيضاً –:« أبو حنيفة كان من الفقه على ما لا يدفع من علمه فيه، ولم يكن في الحديث بالمرضي؛ لأن للأسانيد نقاداً، فإذا لم يعرف الإنسان ما يكتب، وما يُحَدِّثُ به نُسب إلى الضعف»[4]، وقال الشيخ الألباني –

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٨٠/٢) .

(٢) «الانتقاء» (ص: ١٤٩) .

(٣) «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» (ص: ٩٦-٩٧) – باختصار– .

(٤) «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» (ص:٤٩) .

رحمه الله- :«مما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه حتى ينضم إليه الضبط والحفظ، وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله ، بل ثبت فيه العكس بشهادة من ذكرنا من الأئمة، وهم القوم لا يضل من أخذ بشهادتهم واتبع أقوالهم ، ولا يمس ذلك من قريب ولا من بعيد مقام أبي حنيفة رحمه الله في دينه وورعه وفقهه ، خلافا لظن بعض المتعصبين له من المتأخرين فكم من فقيه، وقاض، وصالح تكلم فيهم أئمة الحديث من قبل حفظهم، وسوء ضبطهم، ومع ذلك لم يعتبر ذلك طعنا في دينهم وعدالتهم، كما لا يخفى ذلك على المشتغلين بتراجم الرواة، فالصلاح والفقه شيء، وحمل الحديث وحفظه وضبطه شيء آخر، ولكل رجاله وأهله ، فلا ضير على أبي حنيفة رحمه الله أن لا يكون حافظا ضابطا، ما دام أنه صدوق في نفسه ، أضف إلى ذلك جلالة قدره في الفقه والفهم»[1].

قال الجوزجاني:«٢٦٤- ياسين بن معاذ الزيات لم يَقْنَع الناس بحديثه».

اسمه:ياسين بن معاذ الزيات، أبو خلف الكوفي .

أقوال العلماء فيه: ضعَّفه ابن معين[2]، وأبو زرعة[3]، والفسوي[4]، والدارقطني[5]، والخليلي[6] .

وقال ابن معين – مرة – [7]، والنسائي[1]:«ليس بثقة»، زاد النسائي:«ولا يكتب حديثه»، وقال ابن معين – مرة –:«ليس بشيء»[2]، وقال البخاري[3]،

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦٦٥/١-٦٦٦) – باختصار – .

(٢) «تاريخ الدوري» (٦٣٩/٢).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣١٣/٩).

(٤) «المعرفة والتاريخ» (٥٤/٣).

(٥) «السنن» (٣٢٠/٢)، (١٤٣/٣)، (١٥٠/٣).

(٦) «الإرشاد» (٣٥٢/١-٣٥٣) وزاد: جداً.

(٧) «الكامل» (٢٦٤١/٧).

ومسلم[٤]:«منكر الحديث»، وقال البخاري – مرة [٥]–، وعلي بن الجنيد[٦]، والنسائي[٧]:«متروك»، وقال البخاري – مرة –:«يتكلمون فيه»[٨]، وقال أبو زرعة – مرة –:«لا يحتج بحديثه»[٩]، وقال أبو داود: «متروك الحديث ضعيف، وهو ببيع الزيت أعلم منه بالعلم»[١٠]، وقال أبو حاتم:«كان رجلا صالحا، لا يعقل ما يحدث به، ليس بقوي، منكر الحديث»[١١]، وقال ابن حبان:«يروي الموضوعات عن الثقات، وينفرد بالمعضلات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال»[١٢]، وقال ابن عدي:«كل رواياته أو عامتها غير محفوظة»[١٣]،وقال أبو أحمد الحاكم:«ليس بالقوي عندهم»[١٤]، وقال أبو عبدالله الحاكم:«روى عن الثقات الموضوعات»[١٥].

---

(١) «لسان الميزان» (٣٦٠/٧).

(٢) «تاريخ الدارمي»(ص:٢٣٥)، «سؤالات ابن الجنيد» (ص:٨٨).

(٣) «التاريخ الكبير» (٤٢٩/٨)، «التاريخ الأوسط» (٦٦١/٤)، «الضعفاء» (ص: ١٤٣) .

(٤) «الكنى والأسماء» (٢٨٥/١).

(٥) «العلل الكبير» (٩٦٩/٢).

(٦) «ميزان الاعتدال» (٣٥٨/٤).

(٧) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٣٠٧).

(٨) «التاريخ الكبير» (٤٢٩/٨).

(٩) «سؤالات البرذعي» (٧٢٨/٢)، (٧٧٧/٢) – بتصرف – .

(١٠) «لسان الميزان» (٣٦٠/٧).

(١١) «الجرح والتعديل» (٣١٣/٩).

(١٢) «المجروحين» (٤٩٦/٢).

(١٣) «الكامل» (٢٦٤٢/٧).

(١٤) «الأسامي والكنى» (٦٤٢/٣).

(١٥) «المدخل إلى الصحيح» (٢٤٤/١) – بتصرف – .

نتيجة حاله: أنه متروك؛ لكثرة مناكيره، وشدة غفلته، وعدم ضبطه لعامة حديثه .

قال الجوزجاني:«٣٧١- يحيى بن العلاء غير مَقْنَعٍ حُدثت عن عبدالرزاق قال: سألت وكيعا عن يحيى بن العلاء ما تقول فيه، قال: أما رأيت فصاحته، قلت: على ذاك ما تنكرون منه، قال: يكفي[١] أنه روى عشرين حديثا في خلع النعل على الطعام».

اسمه: يحيى بن العلاء البَجَلي، أبو سلمة أو أبو عمرو الرازي المدني .

أقوال العلماء فيه: ضعفه أبو داود[٢]، والدولابي[٣]، والدارقطني[٤]، والبيهقي[٥] .

قال وكيع:«كان يكذب»[٦]، وقال ابن معين:«ليس بثقة»[٧]، وقال – مرة –: : «ليس بشيء» [٨]، وقال الإمام أحمد:«كذاب، رافضي، يضع الحديث»[٩]، وقال وقال الفلاس[١٠]، والبخاري[١١]، والعقيلي [١]، والنسائي[٢]، والدولابي [٣]،

(١) في المطبوعة: يعني، والتصحيح من «ميزان الاعتدال» (٣٩٧/٤).
(٢) «تهذيب الكمال» (٤٨٧/٣١).
(٣) «الكنى والأسماء» (٧٧٩/٢).
(٤) «السنن» (٢٣٢/١).
(٥) «السنن الكبرى» (٢٥٢/١)، (٤١٣/٢).
(٦) «الضعفاء» للعقيلي (١٥٤٢/٤) وتصحف اسم وكيع في المطبوع إلى مكي، والتصحيح من «تهذيب الكمال» (٤٨٧/٣١) والمصادر الأخرى .
(٧) «تاريخ الدوري» (٦٥١/٢).
(٨) «سؤالات ابن الجنيد» (ص: ١٥٥).
(٩) «بحر الدم» (ص: ٤٦٦).
(١٠) «الجرح والتعديل» (١٨٠/٩).
(١١) «الكامل» (٢٦٥٥/٧).

والدارقطني[٤]، والبيهقي[٥]: «متروك الحديث»، وقال الجوزجاني – مرة[٦]، وأبو زرعة[٧]: «واهي الحديث»، وقال أبو زرعة – مرة –:«في حديثه ضعف» [٨]، وقال أبو داود – مرة –: «ضعفوه»[٩]، وقال أبو حاتم:«ليس بالقوي»[١٠]، وقال الفسوي:«تعرف وتنكر»[١١]، وقال إبراهيم الحربي:«غيره أوثق منه»[١٢]، وقال الساجي:«منكر الحديث، فيه ضعف»[١٣]، وقال ابن حبان:«كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها من الحديث صناعته سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لذلك، لا يجوز الاحتجاج به ، كان وكيع شديد الحمل عليه»[١٤]، وقال ابن عدي:«ليحيى غير ما ذكرت – يعني: من الأحاديث، والذي ذكرت مع

---

(١) «الضعفاء» (١٢٩٨/٤).
(٢) «الضعفاء والمتروكين» (ص: ٣٠٦).
(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٥٢/١٢).
(٤) «تهذيب التهذيب» (٣٨٠/٤).
(٥) «السنن الكبرى» (١٥٧/٢)، (٣٤١/٩).
(٦) «تهذيب الكمال» (٤٨٦/٣١).
(٧) «سؤالات البرذعي» (٥٢٧/٢).
(٨) «الجرح والتعديل» (١٨٠/٩).
(٩) «تذهيب التهذيب» (٢١/١٠).
(١٠) «الجرح والتعديل» (١٨٠/٩).
(١١) «المعرفة والتاريخ» (١٤١/٣).
(١٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٥٢/١٢).
(١٣) «تهذيب التهذيب» (٣٨٠/٤).
(١٤) «المجروحين» (٤٦٧/٢).

ما لم أذكر كله لا يتابع عليه، وكلها غير محفوظة، ويحيى بن العلاء الضعف على روايته وحديثه بَيِّنٌ»[1]، وقال – مرة –: «أحاديثه موضوعات»[2].

نتيجة حاله: أنه متروك؛ لتتابع الأئمة على ترك حديثه، وإنكاره، وروايته عن الثقات الموضوعات مما حمل بعض الأئمة على تكذيبه .

الخاتمة

الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فهذه أهم النتائج والتوصيات التي ظهرت من خلال هذا البحث:

١- بلغ عدد الرواة الموصوفين بمصطلح:«غير مَقْنَعٍ» وما تصرف منه عند الجوزجاني في كتابه:«أحوال الرجال» تسعة عشر راوياً.

٢- أطلق الجوزجاني هذا الوصف على خمسة عشر راوياً كانت نتيجة حالهم: متروك، كما في الجدول التالي:

الرقم	اسم الراوي	قول الجوزجاني	نتيجة حاله

(١) «الكامل» (٢٦٥٨/٧)، ووقع في المطبوعة اضطراب في الكلام، والتصحيح من «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٨٨) وغيره من المصادر.

(٢) «الكامل» (٨٨١/٣).

١	إبراهيم بن خُثيم بن عِراك بن مالك الغفاري	غير مقنع	متروك
٢	إبـراهيم بـن محمـد بـن أبـي يحيـى الأسلمي	غير مقنع	متروك
٣	جَمِيْـع بـن ثُـوَب الرحبـي السَّـلْمي الحمصي	غير مقنع	متروك
٤	روح بن مسافر الزهراني	غير مقنع	متروك
٥	سليمان بن يُسير النخعي	غير مقنع	متروك
٦	عبدالقدوس بن حَبيب الكَلاعي	غير مقنع	متروك
٧	عبدالله بن واقد الحراني	غير مقنع	متروك
٨	عبـدالوهاب بـن مُجاهـد بـن جَبْـر المكي	غير مقنع	متروك
٩	عمر بن هارون بن يزيد بن جابر الثقفي	لم يقنع الناس بحديثه	متروك
١٠	غالب بن عبيدالله العقيلي الجزري	غير مقنع	متروك
١١	محمد بن الحسن بن زَبالة القرشي المخزومي	لم يقنع الناس بحديثه	متروك
١٢	محمد بن عمر بن واقد الواقدي	لم يكن مقنعاً	متروك
١٣	موسى بن مطير الهلالي الكوفي	غير مقنع	متروك
١٤	ياسين بن معاذ الزيات	لم يقنع الناس بحديثه	متروك
١٥	يحيى بن العلاء البَجلي	غير مقنع	متروك

٣- أطلق الجوزجاني هذا الوصف على أربعة رواة كانت نتيجة حالهم: ضعيف، كما في الجدول التالي:

الرقم	اسم الراوي	قول الجوزجاني	نتيجة حاله
١	أيوب بن جابر بن سَيَّار السُّحيمي الحنفي	غير مقنع	ضعيف
٢	المثنى بن الصباح اليماني الأبناوي	لا يقنع بحديثه	ضعيف، وحديثه عن عطاء منكر
٣	محمد بن جابر بن سَيَّار السُّحيمي الحنفي	غير مقنع	ضعيف
٤	النعمان بن ثابت التيمي	لا يقنع بحديثه	ضعيف

٤- وقفت على ثلاثة رواة تكلم فيهم الجوزجاني بغير هذا المصطلح، مع إطلاقه عليهم في كتابه، وهم كما في الجدول التالي:

الرقم	اسم الراوي	مصطلح:«غير مقنع»	قول الجوزجاني الثاني	نتيجة حاله
١	روح بن مسافر الزهراني	غير مقنع	متروك	متروك
٢	عبدالله بن واقد الحراني	غير مقنع	متروك الحديث	متروك
٣	يحيى بن العلاء البَجلي	غير مقنع	واهي الحديث	متروك

٥- من خلال ما سبق من دراسة أحوال الرواة، ومقارنة قول الجوزجاني بأقوال غيره الأئمة، ومقارنة قوله بأقواله الأخرى يتبين أن غالب الرواة الموصوفين بهذا المصطلح هم في مرتبة: متروك، فيكون هذا المصطلح من ألفاظ الجرح الشديدة عند الجوزجاني، ويستثنى من ذلك قلة من الرواة كانت نتيجة حالهم: ضعيف .

٦- يُوصى المتخصصون في السنة وعلومها بدراسة الألفاظ النادرة، والمصطلحات الخاصة للأئمة، فما زالت الحاجة قائمة لكشف معانيها، وتوضيح المراد منها، ودراستها دراسة تفصيلية حسب مناهج البحث المعتبرة للوصول إلى نتائج مبنية على أسس علمية موثقة .

وفي الختام أسأل الله أن يبارك في هذا العمل، وأن يرزق كاتبه وقارئه العلم النافع، والعمل الصالح، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع

١- **أحوال الرجال**، للجوزجاني (٢٥٩ هـ)، بتحقيق: صبحي السامرائي، نشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٢- **آداب الشافعي ومناقبه**، لابن أبي حاتم(٣٢٧هـ)، تحقيق: عبدالغني عبدالخالق. نشر: مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤٣٥هـ.

٣- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، للخليلي(٤٤٦هـ)، بتحقيق: محمد إدريس. نشر: مكتبة الرشد، الرياض. ط١، ١٤٠٩هـ.

٤- **أسئلة البرذعي لأبي زرعة**، بتحقيق: سعدي الهاشمي، نشر: الجامعة الإسلامية، **المدينة** المنورة. ط١، ١٤٢٦هـ.

٥- **الأسامي والكنى**، للحاكم (٣٧٨هـ)، بتحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٥هـ .

٦- **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**، لابن عبدالبر(٤٦٣هـ)، بتحقيق: عبد الله السوالمة. نشر: دار ابن تيمية، الرياض. ط١، ١٤٠٥هـ.

٧- **الأسماء والصفات**، للبيهقي (٤٥٨ هـ)، بتحقيق: عبدالله الحاشدي، نشر: مكتبة السوادي، جدة. ط ١، ١٤١٤هـ.

٨- **أصول الدين**، لأبي اليسر البزدوي (٤٩٣ هـ)، بتحقيق: هانز بيتر لنس، ضبط وتعليق: أحمد حجازي السقا. نشر: المكتبة الأزهرية، القاهرة. ١٤٢٤ هـ .

٩- **الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط**، لسبط ابن العجمي(٨٤١هـ)، بتحقيق: علاء الدين علي رضا. نشر: دار الحديث، القاهرة. ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لمغلطاي بن قليج (٧٦٢هـ)، بتحقيق: عادل محمد .نشر: الفاروق الحديثة، القاهرة. ط١، ١٤٢٢هـ.

١١- **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، لابن عبدالهادي (٧٤٤هـ)، بتحقيق: وصي الله عباس، نشر: دار الراية، الرياض. ط١، ١٤٠٩هـ.

١٢- **البحر الزخار**، للبراز (٢٩٢هـ) ، بتحقيق: عادل بن سعد. نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة. ط١، ١٤٢٤- ١٤٢٧هـ.

١٣- **البداية والنهاية**، لابن كثير (٧٧٤هـ)، بتحقيق: عبدالله التركي، نشر: دار عالم الكتب، الرياض. ط١، ١٤٢٤هـ.

١٤- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدي (١٢٠٥هـ)، بتحقيق: مجموعة من المحققين. نشر: حكومة الكويت.

١٥- **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن ابن معين**، بتحقيق: نظر الفاريابي.

١٦- **التاريخ الأوسط**، للبخاري (٢٥٦هـ)، بتحقيق: تيسير أبو حيمد. نشر: دار الرشد، الرياض. ط١، ١٤٢٦هـ.

١٧- **تاريخ الدوري عن ابن معين**، بتحقيق: لأحمد محمد نور سيف. نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز. ط١، ١٣٩٩هـ.

١٨- **تاريخ الرسل والملوك**، للطبري (٣١٠هـ)، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم نشر: دار المعارف، مصر. ط٢.

١٩- **التاريخ الكبير**، لابن أبي خيثمة(٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل. نشر: دار الفاروق، القاهرة. ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٠- **التاريخ الكبير**، للبخاري (٢٥٦هـ). نشر: المكتبة الإسلامية، تركيا.

٢١- **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ). نشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٢- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين**، بتحقيق: أحمد محمد نور سيف. نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة.

٢٣- **تاريخ مدينة دمشق**، لابن عساكر (٥٧١ هـ)، بتحقيق: عمر العمري. نشر: دار الفكر، بيروت. ط ١، ١٩٩٥م.

٢٤- **التاريخ، لأبي زرعة الدمشقي (٢٨١هـ)**، بتحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٠م.

٢٥- **التبيين لأسماء المدلسين**، لسبط ابن العجمي (٨٤١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، نشر: مؤسسة الريان، بيروت.ط ١، ١٤١٤هـ.

٢٦- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، لأحمد بن عبدالرحيم العراقي

(٨٢٦هـ)، بتحقيق: رفعت فوزي. نشر: مكتبة الرشد، الرياض. ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٧- **تذكرة الحفاظ**، للذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق: عبدالرحمن المعلمي. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨- **تسمية مشايخ النسائي**، للنسائي (٣٠٣هـ). بتحقيق: الشريف حاتم العوني. نشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة. ط ١، ١٤٢٣هـ.

٢٩- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لابن حجر(٨٥٢هـ)، بتحقيق: أحمد المباركي. ط٣، ١٤٢٢هـ.

٣٠- **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان**، للدارقطني (٣٨٥هـ)، بتحقيق: خليل العربي. نشر: المكتبة التجارية، مكة، ودار الفاروق، القاهرة. ط١، ١٤١٤هـ.

٣١- **تقريب التهذيب**، لابن حجر(٨٥٢هـ)، بتحقيق: عادل مرشد، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ.

٣٢- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، لابن حجر (٨٥٢هـ)، بتحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى. نشر: دار أضواء السلف، الرياض. ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٣- **تلخيص المستدرك على الصحيحين**، للذهبي (٧٤٨ هـ). نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٤- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**. لابن عبدالبر (٤٦٣هـ)، بتحقيق: مجموعة من المحققين. نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الأسلامية بالمغرب.

٣٥- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، لعبدالرحمن المعلمي (١٣٨٦هـ)، بتحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. نشر: مكتبة المعارف،

الرياض. ط٢، ١٤٠٦هـ.

٣٦- **تهذيب التهذيب**، لابن حجر (٨٥٢هـ)، باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ.

٣٧- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للمزي (٧٤٣هـ)، بتحقيق: بشار عواد. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط٤، ١٤٠٦هـ.

٣٨- **تهذيب اللغة**، للأزهري (٣٧٠هـ)، بتحقيق: عبدالسلام هارون. نشر: دار الكتب المصرية، مصر .

٣٩- **توفية الكيل لمن حرم لحوم الخيل**، للعلائي (٧٦١ هـ)، بتحقيق: بدر الحسن القاسمي. نشر: وزارة الأوقاف الكويتية. ط ١، ١٤٠٩ هـ .

٤٠- **الثقات**، لابن حبان (٣٥٤هـ). نشر: دائرة المعارف العثمانية، الهند. ط١، ١٣٩٣هـ.

٤١- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، للعلائي (٧٦١هـ)، بتحقيق: حمدي السلفي. نشر: وزارة الأوقاف العراقية، بغداد. ط١، ١٣٩٨هـ.

٤٢- **جامع العلوم والحكم**، لابن رجب (٧٩٥هـ). بتحقيق: عبده علي كوشك. نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت. ط١، ١٤٣٦هـ.

٤٣- **الجامع الكبير**، للترمذي (٢٧٩هـ)، بتحقيق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد، وإبراهيم عطوة. نشر: مكتبة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر. ط١، ١٣٨٢هـ.

٤٤- **جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله**، لابن عبدالبر (٤٦٣هـ). بتحقيق: أبي الأشبال الزهيري. نشر: دار ابن الجوزي، الدمام. ط١، ١٤١٤هـ.

٤٥- **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، بتحقيق: عبدالرحمن المعلمي. نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند. ط١.

٤٦- **جمهرة اللغة**، لابن دريد (٣٢١هـ)، بتحقيق: رمزي البعلبكي. نشر: دار

العلم للملايين، بيروت. ط١.

٤٧- **الحديث الحسن لذاته ولغيره**، لخالد الدريس، نشر: أضواء السلف . ط ١، ١٤٢٦ .

٤٨- **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**، للشريف حاتم العوني. نشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة. ط١، ١٤٢١ هـ.

٤٩- **ديوان الضعفاء والمتروكين**، للذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق: حماد الأنصاري. نشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة. ط٢.

٥٠- **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**، لابن شاهين (٣٨٥هـ)، بتحقيق: حماد الأنصاري. نشر: دار أضواء السلف، الرياض. ط١، ١٤١٩هـ .

٥١- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، للذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب . ط ٥، ١٤١٠ هـ.

٥٢- **سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين**، بتحقيق: أحمد محمد نور سيف. نشر: مكتبة الدار، المدينة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٥٣- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، بتحقيق: زياد منصور. نشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة. ط١، ١٤١٤هـ.

٥٤- **سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل**، بتحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، وخالد الجريسي. ط١.

٥٥- **سؤالات الآجري لأبي داود في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم**، بتحقيق: عبدالعليم البستوي. نشر:مؤسسة الريان، بيروت. ط١ ، ١٤١٨هـ .

٥٦- **سؤالات الآجري لأبي داود في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم**، بتحقيق: محمد علي العمري . نشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة .ط ١،

١٤٠٣ هـ .

٥٧- **سؤالات البرقاني للدارقطني**، بتحقيق: عبدالرحيم القشقري. نشر: كتب خانة جميلي، باكستان. ط١، ١٤٠٤هـ.

٥٨- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، بتحقيق: موفق العبدالقادر. نشر: مكتبة المعارف، الرياض. ط ١، ١٤٠٤ هـ.

٥٩- **سؤالات مسعود السجزي للحاكم**، تحقيق: موفق العبدالقادر. نشر: دار الغرب الإسلامي، تونس. ط١، ١٤٠٨هـ.

٦٠- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، للألباني: محمد ناصر الدين(١٤٢١هـ). نشر: مكتبة المعارف، الرياض. ط١، ١٤١٢هـ.

٦١- **السنة**، لعبدالله بن أحمد (٢٩٠هـ)، بتحقيق: محمد القحطاني. نشر: دار ابن القيم، الدمام. ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٢- **السنن الكبرى**، للبيهقي (٤٥٨هـ). نشر: دار المعرفة، بيروت. تصوير الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٥٦هـ.

٦٣- **السنن**، لأبي داود (٢٧٥هـ)، بتحقيق: عزت الدعاس. نشر: محمد علي السيد، حمص. ط١، ١٣٩٧هـ.

٦٤- **السنن**، للدارقطني (٣٨٥هـ)، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤٢٤هـ.

٦٥- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤٠٥هـ.

٦٦- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد (١٠٨٩هـ)، بتحقيق: عبدالقادر ومحمود الأرناؤوطيين. نشر: دار ابن كثير، دمشق. ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٧- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، للالكائي (٤١٨هـ)، بتحقيق: أحمد الغامدي. نشر: دار طيبة، الرياض. ط٤، ١٤١٦هـ.

٦٨- **شرح العقيدة الطحاوية**، لابن أبي العز الحنفي (٧٩٢ هـ). نشر: المكتب الإسلامي، بيروت. ط ٣ .

٦٩- **الصحاح**، للجوهري(٣٩٣هـ)، بتحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، نشر: دار العلم للملايين، بيروت. ط١، ١٣٧٦هـ .

٧٠- **الصحيح**، لمسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، بتحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. نشر: البابي الحلبي، مصر. ط١، ١٣٧٤هـ.

٧١- **الضعفاء الصغير**، للبخاري (٢٥٦هـ)، بتحقيق: أحمد أبي العينين. نشر: مكتبة ابن عباس، سمنود . ط ١، ١٤٢٦ هـ .

٧٢- **الضعفاء والمتروكون**، للدارقطني (٣٨٥هـ)، بتحقيق: صبحي السامرائي. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٤٠٤هـ.

٧٣- **الضعفاء والمتروكين**، للنسائي (٣٠٣ هـ)، نشر: إدارة ترجمان السنة، باكستان.

٧٤- **الضعفاء والمتروكين**، لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، بتحقيق: عبدالله القاضي. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤٠٦هـ.

٧٥- **الضعفاء**، للعقيلي (٣٢٢هـ)، بتحقيق: حمدي السلفي، نشر: دار الصميعي، الرياض. ط١، ١٤٢٠هـ.

٧٦- **الضعفاء**، لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ)، بتحقيق: فاروق حمادة. نشر:دار الثقافة، الدار البيضاء. ط١، ١٤٠٥هـ .

٧٧- **الطبقات الكبرى**، لابن سعد (٢٣٠ هـ)، نشر: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٠هـ.

٧٨- **طبقات علماء الحديث**، لابن عبدالهادي (٧٤٤هـ)، بتحقيق: أكرم البوشي،

وإبراهيم الزيبق. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط٢، ١٤١٧هـ.

٧٩- **العبر في خبر من غبر**، للذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق: صلاح الدين المنجد. نشر: مطبعة حكومة الكويت، الكويت. ط٢، ١٩٨٤م.

٨٠- **العقد الثمين في أخبار البلد الأمين**، للفاسي (٨٣٢ هـ) . بتحقيق: محمد حامد الفقي، وآخرين. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت .ط ٢، ١٤٠٦ هـ .

٨١- **علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي**، بتحقيق: حمزة ديب. نشر: مكتبة الأقصى، عمان. ط ١، ١٤٠٦ هـ.

٨٢- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للدارقطني: (٣٨٥هـ) من ١- ١١، بتحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. نشر: دار طيبة، الرياض. ط١، ١٤٠٥ هـ، ومن ١٢-١٦، بتحقيق: محمد الدباسي. نشر: دار التدمرية، الرياض. ط٢، ١٤٢٨هـ.

٨٣- **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل** (رواية المروذي) ، بتحقيق: وصي الله عباس. نشر: الدار السلفية، الهند. ط١، ١٤٠٨هـ.

٨٤- **العلل ومعرفة الرجال**، لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) (رواية عبدالله)، بتحقيق: وصي الله عباس. نشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ودار الخاني، الرياض. ط١، ١٤٠٨هـ.

٨٥- **العلو للعلي الغفار**، للذهبي (٧٤٨ هـ)، بتحقيق: عبدالله البراك. نشر: دار الوطن، الرياض . ط ١، ١٤٢٠هـ.

٨٦- **العين**، للخليل بن أحمد (١٧٥هـ)، بتحقيق مجموعة من الباحثين. نشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت.

٨٧- **فتح الباب في الكنى والألقاب**، لابن منده (٣٩٥هـ)، بتحقيق: نظر الفاريابي. نشر: مكتبة الكوثر، الرياض. ط١، ١٤١٧هـ.

٨٨- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر (٨٥٢هـ).مصورة عن طبعة المكتبة السلفية الأولى، بتحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد

عبدالباقي.

٨٩- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، للسخاوي: محمد بن عبدالرحمن (٩٠٢هـ)، بتحقيق: عبدالكريم الخضير، ومحمد آل فهيد. نشر: دار المنهاج، الرياض. ط١، ١٤٢٦هـ.

٩٠- **الفقه الأبسط**، لأبي حنيفة (١٥٠ هـ)، بتحقيق: محمد زاهد الكوثري . نشر: دار الأنوار، القاهرة. ط ١، ١٣٦٨ هـ .

٩١- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، للشوكاني (١٢٥٠هـ)، بتحقيق: عبدالرحمن المعلمي. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٢- **القاموس المحيط**، للفيروزأبادي (٨١٧هـ)، بتحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط٢، ١٤٠٧هـ.

٩٣- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق: محمد عوامة، وأحمد الخطيب. نشر: دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن. جدة. ط١، ١٤١٣هـ.

٩٤- **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير (٦٣٠ هـ)، نشر: دار صادر، بيروت. ١٣٨٥هـ .

٩٥- **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي (٣٦٥هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت. ط١، ١٤٠٤هـ.

٩٦- **كشف الأستار عن زوائد مسند البزار**، للهيثمي (٨٠٧ هـ)، بتحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت . ط ٢، ١٤٠٤هـ .

٩٧- **الكنى والأسماء**، للدولابي (٣١٠هـ)، بتحقيق: نظر الفاريابي. نشر: دار ابن حزم، بيروت. ط١، ١٤٢١هـ.

٩٨- **الكنى والأسماء**، لمسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، بتحقيق: عبد الرحيم القشقري. نشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة. ط١،

١٤٠٤هـ.

٩٩- **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة**، لابن الكيال (٩٣٩هـ)، بتحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي. نشر: دار المأمون، دمشق. ط١، ١٤٠١هـ.

١٠٠- **لسان العرب**، لابن منظور (٧١١هـ). نشر: دار صادر، بيروت، ط١.

١٠١- **لسان الميزان**، لابن حجر (٨٥٢هـ)، بتحقيق: محمد المرعشلي. نشر: دار إحياء التراث العربي ، بيروت. ط١، ١٤١٦هـ.

١٠٢- **المجروحين من المحدثين**، لابن حبان (٣٥٤ هـ)، بتحقيق: حمدي السلفي. نشر: دار الصميعي، الرياض . ط ١، ١٤٢٠ هـ .

١٠٣- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للهيثمي (٨٠٧هـ). نشر: دار الكتاب العربي، بيروت. ط٣، ١٤٠٢هـ.

١٠٤- **مجمل اللغة**، لابن فارس (٣٩٥هـ)، بتحقيق: زهير سلطان. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت .ط ١، ١٤٠٤هـ.

١٠٥- **المجموع شرح المذهب**، للنووي (٦٧٦هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت.

١٠٦- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، لابن تيمية (٧٢٨هـ). بتحقيق: عبدالرحمن بن قاسم. نشر: وزارة الشئون الإسلامية، السعودية. ط١، ١٤١٦هـ.

١٠٧- **المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سيده (٤٥٨هـ)، بتحقيق: عبدالحميد هنداوي. نشر: دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤٢٠ هـ.

١٠٨- **المختلطين**، للعلائي (٧٦١هـ)، بتحقيق: رفعت فوزي، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة. ط١، ١٤١٧هـ.

١٠٩- **المدخل إلى الصحيح**، للحاكم (٤٠٥ هـ)، بتحقيق: ربيع هادي المدخلي. نشر: دار الإمام أحمد، القاهرة. ط١، ١٤٣٠ هـ .

١١٠- **المدلسين**، للعراقي (٨٢٦هـ)، تحقيق: رفعت فوزي و نافذ حسين، نشر: دار الوفاء،المنصورة. ط ١، ١٤١٥هـ.

١١١- **المراسيل**، لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، بتحقيق: شكر الله قوجاني. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط١، ١٣٩٧هـ.

١١٢- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**، رواية إسحاق بن منصور، بتحقيق: مجموعة من الباحثين. نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط١، ١٤٢٥هـ.

١١٣- **مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه**، بتحقيق: عامر حسن صبري. نشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت. ط ١، ١٤٢٥ هـ.

١١٤- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للقاضي عياض (٥٤٤هـ). نشر: دار الفكر، بيروت،. ط١، ١٤١٨هـ .

١١٥- **مطالع الأنوار على صحاح الآثار**، لابن قرقول (٥٦٩هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين. نشر: وزارة الأوقاف القطرية. ط١، ١٤٣٣هـ.

١١٦- **معالم السنن شرح سنن أبي داود**، للخطابي (٣٨٨هـ)، بتحقيق: أحمد شاكر. نشر: المكتبة الأثرية، باكستان. ط ٢، ١٣٩٩هـ .

١١٧- **معجم المختلطين**، لمحمد طلعت، نشر: أضواء السلف، الرياض . ط ١، ١٤٢٥هـ

١١٨- **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل**، لابن عساكر (٥٧١هـ)، بتحقيق: سكينة الشهابي. نشر: دار الفكر، دمشق. ط١، ١٤٠١هـ.

١١٩- **المعجم الوسيط**، لمجموعة من المؤلفين ، نشر: دار الدعوة، استانبول .

١٢٠- **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه**، للحاكم (٤٠٥هـ)، بتحقيق: أحمد السلوم. نشر: دار ابن حزم، بيروت. ط١، ١٤٢٤هـ.

١٢١- **المعرفة والتاريخ**، للفسوي (٢٧٧هـ)، بتحقيق: أكرم العمري. نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. ط٢، ١٤٠١هـ.

١٢٢- **المغني في الضعفاء**، للذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق: نور الدين عتر. نشر: إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.

١٢٣- **مفردات ألفاظ القرآن**، للراغب الأصبهاني (٤٢٥ هـ)، بتحقيق: صفوان داوودي، نشر: دار القلم، دمشق. ط ٢، ١٤١٨هـ .

١٢٤- **مقاتل الطالبيين**، لأبي الفرج الأصبهاني (٣٥٦ هـ)، بتحقيق: أحمد صقر، نشر: الشريف الرضي، بيروت .

١٢٥- **مقاييس اللغة**، لابن فارس (٣٩٥هـ)، بتحقيق: عبدالسلام هارون. نشر: البابي الحلبي، مصر. ط٢، ١٣٩٠هـ.

١٢٦- **مكمل إكمال الإكمال**، للسنوسي(٨٩٥هـ)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٧- **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال** (رواية الدقاق عنه)، بتحقيق: أحمد محمد نور سيف. نشر: مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة.

١٢٨- **مناقب الشافعي**، للبيهقي (٤٥٨ هـ)، بتحقيق: أحمد صقر. نشر: دار التراث، القاهرة. ط١، ١٤٩٣هـ .

١٢٩- **المنتخب من العلل للخلال**، لابن قدامة (٦٢٠هـ)، بتحقيق: طارق عوض الله. نشر: دار الراية، الرياض. ط١، ١٤١٩هـ.

١٣٠- **منهاج السنة النبوية**، لابن تيمية (٧٢٨هـ). بتحقيق: محمد رشاد سالم. نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. ط١، ١٤٠٦هـ.

١٣١- **المنهاج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج**: للنووي (٦٧٦هـ). نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط٢، ١٣٩٢هـ.

١٣٢- **منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل**، لقاسم علي سعد، نشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث، دبي . ط ١، ١٤٢٢هـ .

١٣٣- **الموضوعات**، لابن الجوزي (٥٩٧ هـ)، تحقيق: نور الدين شكري. نشر:

دار أضواء السلف، الرياض. ط ١، ١٤١٨ هـ.

١٣٤- **الموقظة**، للذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. نشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. ط١، ١٤٠٥هـ.

١٣٥- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للذهبي (٧٤٨هـ)، بتحقيق: علي البجاوي. نشر: البابي الحلبي، مصر. ط١، ١٣٨٢ هـ.

١٣٦- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير (٦٠٦ هـ)، باعتناء: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي. نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٧- **هدي الساري**، لابن حجر (٨٥٢هـ)، بتحقيق: محب الدين الخطيب.نشر: دار المعرفة، بيروت. ط؟. مصورة عن طبعة المكتبة السلفية الأولى.

١٣٨- **الوافي بالوفيات**، للصفدي (٧٦٤هـ). بتحقيق: محمد الحجيري. نشر: دار النشر فرانز شتايز،١٤١١هـ.

* * *